الأمم المتحدة S/PV.9914

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9914**

الثلاثاء، 13 أيار/مايو 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد سيكيريس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد زبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل والإمارات العربية المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة أنجيليكا جاكوم، مديرة مكتب اتصال منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فليتشر.

السيد فليتشر (*تكلم بالإنكليزية*): إن تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن مرة أخرى بشأن هذا الموضوع هو مهمة شاقة. قبل أن أبدأ، أطلب من المجلس أن نفكر للحظة فيما سنقول للأجيال القادمة إن كلا منا فعله لوقف فظائع القرن الحادي والعشرين في غزة التي نشهدها يوميًا. إنه سؤال سنسمعه يُطرح – أحيانًا بريبة وأحيانًا أخرى بغضب ولكنه سيُطرح دائما – لبقية حياتنا. وسنزعم جميعًا بالتأكيد أننا كنا نعارضها. وربما سنقول إننا أصدرنا بيانا أو إننا كنا على ثقة بأن الضغط الذي يُمارس سراً قد يجدي نفعا على الرغم من الأدلة الكثيرة المخالفة أو سنزعم بأننا اعتقدنا أن شن هجوم عسكري أكثر وحشية كان من المرجح أن يُساعد في إعادة الرهائن إلى ديارهم مقارنة بالمفاوضات التي أفضت إلى عودة الكثير من الرهائن. ربما سيتذكر البعض أننا، في عالم نفعي، كانت لدينا أولويات أخرى أو ربما سنستخدم كلمات جوفاء ونقول: "لقد بذلنا كل ما في وسعنا".

أود أن أبدأ بما نراه وبما كلفنا المجلس بالإبلاغ عنه.

تفرض إسرائيل عمدا وبلا خجل ظروفا غير إنسانية على المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولم يدخل غزة أي شيء، سواء من الأغذية أو الأدوية أو المياه أو الخيام، منذ أكثر من 10 أسابيع. وهُجّر مرة أخرى مئات الآلاف من الفلسطينيين قسرا وحُصروا في مساحات آخذة في التقلص، بما أن 70 في المائة من أراضي غزة إما تقع داخل المناطق العسكرية الإسرائيلية أو تخضع لأوامر الإخلاء.

وكما سيوضح زميلي من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن كل فلسطيني من 2,1 مليون فلسطيني في قطاع غزة يواجه خطر المجاعة وواحد من كل خمسة منهم يواجه خطر الموت جوعا على الرغم من تمويل الأعضاء للأغذية الكفيلة بإنقاذهم. والمستشفيات القليلة التي نجت بأعجوبة من القصف مكتظة بما يفوق طاقتها. ولا يستطيع المسعفون الذين نجوا بطريقة ما من هجمات الطائرات المسيرة والقناصة مواكبة حالات الصدمة وانتشار الأمراض. واليوم تحديدا، تعرض مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس للقصف مجددا حيث أُبلغ عن سقوط المزيد من الضحايا المدنيين.

وبعدما رأيت ما تبقى من النظام الطبي في غزة خلال زيارتي، يمكنني أن أقول للمجلس إن للموت بهذا الحجم صوتا ورائحة لا يزولان. وكما وصف أحد العاملين في المستشفى قائلا: "يصرخ الأطفال عندما ننزع القماش المحروق عن جلودهم". ومع ذلك، يُقال إننا بذلنا كل ما في وسعنا.

ويتمثل ردنا، بصفتنا عاملين في المجال الإنساني، في تقديم طلب واحد للمجلس: دعونا نعمل. وتتوق الأمم المتحدة وشركاؤنا إلى استئناف المساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء غزة، بما يتماشى مع مبادئ الإنسانية والنزاهة والاستقلالية والحياد الأساسية. ولدينا خطة. فقد أثبتنا أننا قادرون على إيصال المساعدات عندما وصلت عشرات الآلاف من الشاحنات إلى المدنيين أثناء وقف إطلاق النار. وتوجد إمدادات جاهزة على الحدود لإنقاذ الأرواح. ويمكننا إنقاذ مئات الآلاف من الناجين. ونملك آليات صارمة للتأكد من وصول مساعداتنا إلى المدنيين وليس إلى حماس.

ولكن إسرائيل تمنعنا من الوصول لأنها تعطي الأولوية لهدفها المتمثل في إخلاء غزة من السكان على حساب حياة المدنيين. إن استمرار الحصار أمر سيئ في حد ذاته. لكن كيف ينبغي التصرف عندما يتباهى الوزراء الإسرائيليون بذلك أو عندما تستمر الاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني والانتهاكات التي تطال امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، إلى جانب القيود المفروضة على المنظمات الدولية وغير الحكومية؟

لقد اتخذ المجلس قرارات تطالب جميع أطراف النزاع بالامتثال للقانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين، بما في ذلك العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وأود أن أذكّر بأن إسرائيل أيضًا تقع على عاتقها التزامات واضحة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تعامل المدنيين بإنسانية، مع احترام كرامتهم الإنسانية الأصيلة. ويجب ألا تنقل السكان المدنيين الذين يعيشون في أرض محتلة أو ترحّلهم أو تهجّرهم قسرا. ويجب أن توافق، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، على إيصال المساعدات وأن تيسّره. ولذلك، أقول لأي شخص لا يزال يدعي بأن الشكوك تساوره إن آلية التوزيع التي صممتها إسرائيل ليست الحل لأنها تستثني عمليا الكثيرين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال وكبار السن والجرحى. وتفرض المزيد من النزوح. وتعرّض آلاف الأشخاص للأذى. وتشكل سابقة غير مقبولة لإيصال المساعدات، سواء في الأرض الفلسطينية المحتلة أو في جميع أنحاء العالم. وتحصر المساعدات في جزء واحد فقط من غزة ولا تلبي الاحتياجات العاجلة الأخرى. وتجعل المساعدات مشروطة بأهداف سياسية أو عسكرية. وتجعل الجوع ورقة مساومة. إنها استعراض ساخر وإلهاء متعمد وورقة توت تخفي وراءها المزيد

من العنف والتهجير. وإذا كان الأعضاء لا يزالون يولون أهمية لأي من تلك الأمور، ينبغي ألا يشاركوا في تلك الآلية.

تسجيلا للموقف، لقد حاولنا. فقد اجتمعت الأمم المتحدة 12 مرة – ومرة أخرى هذا الصباح – مع السلطات الإسرائيلية لمناقشة الآلية المقترحة. وأردنا إيجاد سبيل لتكون قابلة للتطبيق. وأوضحنا مراراً وتكراراً الحد الأدنى من الشروط اللازمة لمشاركتنا بناءً على المبادئ الأساسية الراسخة منذ فترة طويلة: المعونة القائمة على إجراء تقييمات مستقلة لمن يحتاجها، وهو الشرط الأساسي الذي أثبت جدواه عالميًا والمطلوب من المانحين، والقدرة على إيصال المساعدات إلى جميع المحتاجين أينما كانوا. وقد حدد الأمين العام القانون الدولي ذا الصلة في مذكراته المقدَّمة إلى محكمة العدل الدولية. وأدانت قرارات المجلس بشدة استخدام تجويع المدنيين أسلوبا من أساليب الحرب والمنع غير القانوني لإيصال المساعدات الإنسانية. ويطالب القرار 2417 (2018) المجلس بإيلاء اهتمامه الكامل بانعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق الناجم عن النزاع.

إن الأمر لا يقتصر على غزة. ويتزايد العنف المروّع أيضا في الضفة الغربية التي تشهد أسوأ حالة منذ عقود حيث تُستخدم الأسلحة الثقيلة والأساليب العسكرية للحرب والقوة المفرطة والتهجير القسري وعمليات الهدم والقيود المفروضة على التنقل، فضلاً عن استمرار التوسع الاستيطاني غير القانوني. ودُمرت مجتمعات بأكملها وأُفرغت مخيمات اللاجئين من سكانها. وتتوسع المستوطنات ويستمر عنف المستوطنين بمستويات مقلقة وأحيانًا بدعم من القوات الإسرائيلية. واختطف مستوطنون في الآونة الأخيرة فتاة تبلغ من العمر 13 عامًا وشقيقها البالغ من العمر 3 سنوات. وعُثر عليهما مربوطين بشجرة. هل نقول لهما أيضًا إننا بذلنا كل ما في وسعنا؟

أخشى أن يندرج ما سبق في سياق أوسع. وعلى مدار 19 شهراً المنصرمة، يبث صحفيون وأفراد من المجتمع المدني وأشخاص فلسطينيون على الهواء مباشرة للعالم أجمع ما يلحقهم من دمار. واستُهدف الكثيرون وقُتلوا بسبب نقل شهادتهم. وكان موظفو الإغاثة الدولية خلال هذه الفترة يمثلون الوجود المدني الدولي الوحيد في غزة حيث كانوا يشاهدون الرعب الذي يتكشف وينقلونه. إننا عيون أعضاء المجلس التي يرون بها وآذانهم التي يسمعون بها ولا شك في أننا نشعر بثقل هذه المسؤولية التي نتحملها تجاه المجلس والمجتمعات المحلية التي نخدمها والعالم. ولذلك، أطلعنا المجلس بقدر كبير من التفصيل على الأضرار الواسعة التي لحقت بالمدنيين والتي نشهدها يوميا: الموت والإصابات والدمار والجوع والمرض والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتهجير المتكرر على نطاق واسع. وقد وصفنا العرقلة المتعمدة لعمليات الإغاثة والتفكيك المنهجي لحياة الفلسطينيين وما يديمها في غزة. وعليه لدى المجلس تلك المعلومات.

والآن، تنظر محكمة العدل الدولية في ما إذا كانت تجري في غزة إبادة جماعية. وستنظر في الشهادة التي أدلينا بها. ولكن سيكون الأوان قد فات. وأشارت محكمة العدل الدولية إلى تدابير تحفظية واضحة يجب تنفيذها إدراكًا منها للطابع الملح للحالة، إلا أنها لم تُنفذ حتى الآن.

وقد أشارت الاستعراضات السابقة لمسلك الأمم المتحدة في حالات الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني – تقرير عام 2019 عن ميانمار، وتقرير عام 2012 عن سريلانكا، وتقريري عام 1999 عن سريبرينتسا ورواندا – إلى فشلنا الجماعي في الإقرار بحجم الانتهاكات أثناء ارتكابها. ولذا، بالنسبة لأولئك الذين قُتلوا وأولئك الذين كُمّمت أفواههم، ما هي الأدلة الإضافية التي نحتاج إليها الآن؟ هل سيتصرف المجلس بحزم لمنع الإبادة الجماعية وضمان احترام القانون الدولي الإنساني؟ أم أنه سيقول بدلاً من ذلك: لقد فعلنا كل ما في وسعنا؟

إن هذا التآكل للقانون الدولي أمر ضار ومُعدٍ. فهو يُقوّض عقوداً من التقدّم في إرساء قواعد لحماية المدنيين من اللاإنسانية ومن العنيفين والخارجين عن القانون من بيننا الذين يتصرّفون مع الإفلات من العقاب على أفعالهم. يجب أن تسود الإنسانية والقانون والعقل. ويجب أن تسود كلمة المجلس. فلتطالبوا بإنهاء هذا الأمر. ولتتوقفوا عن تسليحه. ولتصروا على المساءلة. وأقول للسلطات الإسرائيلية: توقفوا عن قتل وإصابة المدنيين؛ ارفعوا الحصار الوحشي؛ ودعوا العاملين في المجال الإنساني ينقذون الأرواح. وأقول لحماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى: أطلقوا سراح جميع الرهائن فورا من دون قيد أو شرط؛ وتوقفوا عن تعريض المدنيين للخطر أثناء العمليات العسكرية. أما بالنسبة لأولئك الذين لن ينجوا مما نخشى حدوثه على مرأى من الجميع، فلا عزاء لهم إن علموا أن الأجيال القادمة ستحاسبنا، نحن الجالسين في هذه القاعة. ولكنها ستحاسبنا وإن لم نكن قد بذلنا كل ما في وسعنا بجدية، فينبغي لنا أن نخشى ذلك الحكم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فليتشر على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة جاكوم.

السيدة جاكوم (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الرئاسة اليونانية لمجلس الأمن على دعوة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لإحاطة الأعضاء بشأن هذا البند، ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“، وتحديداً بشأن حالة الأمن الغذائي في غزة.

إن الحالة في غزة بالغة الصعوبة، حيث يواجه ملايين الأشخاص انعدام الأمن الغذائي الحاد وخطر المجاعة وشيك. ويؤكد آخر تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، والذي صدر أمس، أن جميع سكان قطاع غزة – أي حوالي 2.1 مليون شخص – لا يزالون معرَّضين لخطر المجاعة بشدة بعد أشهر من النزاع والنزوح الجماعي والقيود الشديدة على إيصال المساعدات الإنسانية.

ويندرج نصف مليون شخص – أي واحد من كل خمسة أشخاص – ضمن فئة المرحلة 5 من التصنيف المتكامل، التي تُعرّف بأنها ”مرحلة الكارثة“. وقد استُنفدت المواد الأساسية اللازمة لبقاء الناس على قيد الحياة أو من المحتمل أن تنفد في الأسابيع المقبلة. وبالمقارنة مع التحليل السابق للتصنيف المتكامل الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر 2024، فقد تدهورت الحالة إلى حد كبير. ففي الفترة الواقعة بين 1 نيسان/أبريل و 10 أيار/مايو، صُنف 93 في المائة من السكان – أي 1,95 مليون شخص – على أنهم في مرحلة الأزمة أو أسوأ، أي المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل أو ما فوقها. ومن بين هؤلاء، هناك 000 244 شخص – أي 12 في المائة من السكان – في المرحلة 5 من التصنيف المتكامل، أي

”مرحلة الكارثة“، و 000 925 – أي 44 في المائة – في المرحلة 4 من التصنيف المتكامل، أي ”مرحلة الطوارئ“.

وفي حين لا يزال سوء التغذية الحاد عند مستويات خطيرة تدعو إلى الاستنفار في محافظات شمال غزة ومدينة غزة ورفح، هناك قلق بالغ من تفاقُم هذه الحالة بسرعة. وفي ما يُعتبر السيناريو الأرجح وفقاً لتقرير التصنيف المتكامل، يمكن أن يُصنف قطاع غزة بأكمله في الفترة من 11 أيار/مايو إلى نهاية أيلول/سبتمبر 2025 على أنه في حالة طوارئ، أي المرحلة 4 من التصنيف المتكامل، حيث من المتوقع أن يواجه جميع السكان مستوى الأزمة أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويشمل ذلك 000 470 شخص – 1 من كل 5 أشخاص – سيصلون إلى مستوى الكارثة، أي مستويات المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل انعدام الأمن الغذائي؛ وسيواجه أكثر من مليون شخص – أي 54 في المائة – مستويات من الجوع تصل إلى حد حالة الطوارئ؛ وسيعاني النصف مليون المتبقي – أي 24 في المائة – من أزمة، أي المرحلة 3 من مستويات الجوع. وفي حال استمرار الحصار الإنساني والتجاري، فإن السيناريو الأسوأ قد يتكشف، مما يؤدي إلى انعدام شبه كامل في الحصول على الغذاء والمياه والدواء والمواد غير الغذائية واللوازم والخدمات الضرورية للبقاء على قيد الحياة.

ولم يسلم الأطفال والنساء من هذه الأزمة. فقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت معدلات سوء التغذية في غزة منخفضة مقارنة بمعدلات سوء التغذية في البلدان الأوروبية، وذلك بسبب تنوع الإمدادات الغذائية وتوفرها بأسعار معقولة. وكان القطاع مكتفيا ذاتياً من الخضراوات والبيض والحليب والدواجن والأسماك وكان ينتج الكثير من استهلاكه من اللحوم وزيت الزيتون والفواكه. ومن المتوقع أن يعاني حوالي 71 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد خلال الأشهر الـ 11 المقبلة، أي من أيار/مايو 2025 إلى نيسان/أبريل 2026. ومن المتوقع أن تكون حالة 100 14 منهم حادة. وبالإضافة إلى ذلك، ستحتاج حوالي 000 17 من النساء الحوامل والمرضعات إلى علاج لسوء التغذية الحاد خلال تلك الفترة.

لقد انهارت نظم الأغذية الزراعية في قطاع غزة، بينما ارتفعت أسعار الأغذية بدرجة كبيرة. وقُضي على الإنتاج الغذائي المحلي – وهو المصدر الرئيسي للنظام الغذائي الصحي. ومنذ تصاعد الأعمال العدوانية، تضرر أو دُمر حوالي 75 في المئة من الأراضي الزراعية التي كانت تؤمن ما يصل إلى ثلث الاستهلاك اليومي. ودُمر الإنتاج الحيواني، حيث نفق الآن ما يقرب من 95 في المائة من الماشية وأكثر من نصف قطعان الأغنام والماعز وارتفع سعر دقيق القمح بنسبة 000 3 في المائة منذ شباط/فبراير 2025. إننا نشهد انهياراً عاما للظروف اللازمة للبقاء على قيد الحياة. ولا يعاني الناس في غزة من نقص الغذاء فحسب، بل يعانون انهياراً كبيراً في الصحة وسبل العيش والهياكل الاجتماعية، مما يخلِّف مجتمعات بأكملها في حالة من اليأس والدمار والموت. إن الحق في الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان ويمكن تفادي هذه الأزمة. فالمواد الغذائية ولوازم إنتاج الأغذية والأدوية والمياه ولوازم النظافة الصحية في انتظار تسليمها عبر الحدود.

وحينما يُعلن عن حالة المجاعة، فإن الناس يموتون بالفعل جوعاً، وهو ما يترتب عليه عواقب يستحيل تداركها ستمتد لأجيال قادمة. والفرصة المتاحة لإيصال المساعدات هي الآن. ويعيد القرار 2417 (2018) تأكيد أن حماية المدنيين والأعيان المدنية الحاسمة الأهمية لمنع الجوع مسؤولية مشتركة. وتعرب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن استعدادها للعمل مع جميع الشركاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة جاكوم على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام فليتشر والمديرة جاكوم على الإحاطتين اللتين قدماهما لنا اليوم وعلى مصارحتنا بالحقيقة كاملة في عرض التفاصيل الصارخة.

دعت المملكة المتحدة إلى عقد هذه الجلسة إلى جانب الدانمرك وسلوفينيا وفرنسا واليونان استجابة للتحذيرات المثيرة للقلق من أن الوضع الإنساني في غزة أسوأ مما كان عليه في أي وقت مضى. وندعو إلى اتخاذ ثلاثة تدابير عاجلة.

أولا، تدعو المملكة المتحدة إسرائيل إلى رفع الحظر المفروض على المساعدات. فقد حذرَنا برنامج الأغذية العالمي قبل أكثر من أسبوع من أنه لم يتبق لديهم أي طعام. وتُظهر بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي التي صدرت أمس أن غزة بأسرها معرضة لخطر المجاعة. وفي هذه الأثناء، هناك أطنان من الأغذية التي تتعفن حالياً على الحدود ويُمنع إيصالها إلى الأشخاص الذين يتضورون جوعاً. هذا أمر قاسٍ ولا يمكن تبريره ويهدد بالتسبب في المزيد من الوفيات التي ينبغي تجنبها.

ثانيا، لن تؤيد المملكة المتحدة أي آلية مساعدة تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو عسكرية أو تعرض المدنيين الضعفاء للخطر. وندعو إسرائيل إلى العمل بشكل عاجل مع الأمم المتحدة لضمان استئناف إيصال المعونة بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية. ويفرض القانون الدولي على إسرائيل السماح بتقديم المساعدات الإنسانية لجميع المدنيين بسرعة ودون عوائق.

ثالثا، تكرر المملكة المتحدة الإعراب عن غضبنا لمقتل عمال الهلال الأحمر الفلسطيني والضربات التي تعرض لها مجمع تابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في آذار/مارس. ونشعر بخيبة أمل لعدم نشر إسرائيل حتى الآن النتائج النهائية للتحقيق في تلك الحادثة وعدم اتخاذها لإجراءات ملموسة لضمان عدم تكرار هذه الحوادث مرة أخرى أبدا.

يمثل إطلاق سراح إيدان ألكسندر أمس بعد 17 شهراً من قسوة أسر حماس لحظة أمل نادرة. يجب ألا ننسى أبدًا معاناة أولئك الرهائن الذين لا يزالون في غزة والعائلات التي تنتظر عودة رفات أحبائها. إن اتفاقات وقف إطلاق النار هي التي أدت إلى إطلاق سراح أكثر من 180 رهينة وسمحت بزيادة كبيرة في المساعدات للفلسطينيين اليائسين. وهذا يُظهر ما يمكن تحقيقه بالإرادة السياسية. ولهذا السبب نحن نعارض بشدة توسيع نطاق النزاع، شأن العديد من عائلات الرهائن. إن اتفاقا لوقف إطلاق النار هو الذي يوفر الآن

أفضل أمل لإنهاء معاناة الرهائن وعائلاتهم، وتخفيف معاناة المدنيين في غزة، وإنهاء سيطرة حماس على غزة وتحقيق مسار نحو حل الدولتين.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أشكر السيد توم فليتشر، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة أنجيليكا جاكوم، مديرة مكتب اتصال منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، على إحاطتيهما. تثني فرنسا على عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة وعمل جميع الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في غزة للحفاظ على مظهر من مظاهر الإنسانية والتضامن في منطقة غارقة في الأهوال.

طلبت فرنسا وشركاؤها الأربعة عقد جلسة لأسباب قاهرة.

أولًا، هناك القصف الإسرائيلي المستمر للبنية التحتية المدنية والسكان المدنيين، والذي يؤثر أيضًا على العاملين في المجال الإنساني. يجب على إسرائيل الامتثال للقانون الدولي الإنساني الذي ينص على حماية المدنيين. وينطبق احترام القانون هذا أيضًا على العمليات التي تنفذ في الضفة الغربية دعمًا لسياسة الاستيطان غير القانوني.

ثانياً، هناك إطلاق سراح الرهائن. يجب الإفراج فورا ومن دون شروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات الإرهابية الأخرى. يجب أن تنتهي محنتهم التي لا تطاق حتى يتسنى لم شملهم مع عائلاتهم. لا ينبغي تكرار العملية التدريجية المؤسفة التي شهدناها خلال عمليات الإفراج السابقة. أتمنى أن يكون إطلاق سراح إيدان ألكسندر بداية نهاية المحنة لجميع الرهائن الآخرين.

ثالثاً، إن منع جميع المساعدات الإنسانية لأكثر من شهرين واستخدامها كوسيلة للضغط في الحرب الدائرة هو انتهاك للقانون الدولي الإنساني. إن المدنيين في غزة يتضورون جوعاً وعطشاً. إننا ندعو إسرائيل إلى رفع جميع العوائق التي تعترض إيصال المساعدات وعمل العاملين في المجال الإنساني فوراً وبدون شروط.

رابعاً، نحن نعارض آلية توزيع وإدارة المساعدات الإنسانية التي طرحتها إسرائيل. تتعارض الطرائق المتوخاة مع القانون الدولي ولن تلبي احتياجات السكان. ونؤكد من جديد على دعمنا للجهات الفاعلة الإنسانية والمتعددة الأطراف العاملة في غزة، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي أثبتت فعاليتها وموثوقيتها. فإنشاء المستشفيات الميدانية، وتقديم المساعدات الغذائية، والرعاية الطبية، والتطعيمات، والحماية والمساعدة، والتعليم – هي ولاياتها التي أوكلت إليها بموجب الاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة. إنها وظيفتها التي تقوم بها بإنسانية واستقلال وحياد ونزاهة تامة. وتقع على عاتق إسرائيل مسؤولية السماح لها بالعمل.

خامساً، تدين فرنسا التوسيع المزمع للعمليات الإسرائيلية في غزة وتكرر معارضتها الحازمة لأي خطة لاحتلال أراضٍ في غزة وتهجير السكان. من شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى طريق مسدود تماما. إن هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لن تساعد في تحسين أمن إسرائيل بأي شكل من الأشكال، ومن

شأنها أن تعرض استقرار المنطقة للخطر. لا تزال فرنسا تعارض بشدة أي شكل من أشكال الضم، سواء في الضفة الغربية أو غزة.

وعليه، فإن الحاجة الملحة في هذا السياق ذات شقين: يجب إعادة تثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحظر عن المساعدات الإنسانية. ويجب دعم خطة إعادة الإعمار العربية. ونأمل أن تتيح رحلة الرئيس الأمريكي الحالية إلى المنطقة إحراز تقدم في هذا الاتجاه.

وأخيراً، يجب أن يحتل البحث عن حل سياسي الصدارة مرة أخرى على سبيل الاستعجال. فالتسوية السياسية الشاملة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني هي وحدها التي ستتيح للإسرائيليين والفلسطينيين العيش جنبًا إلى جنب في سلام وأمن. ومن هذا المنطلق، ستشارك المملكة العربية السعودية وفرنسا في رئاسة المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الشهر المقبل هنا في مدينة نيويورك. الهدف المنشود واضح: حشد المجتمع الدولي حول مقترحات ملموسة لتنفيذ حل الدولتين. وبهذه الطريقة سنكون قادرين على ضمان أمن إسرائيل واندماجها الإقليمي، وفي الوقت نفسه تلبية تطلعات الفلسطينيين المشروعة في إقامة دولة. ويعني ذلك أيضًا نزع سلاح حماس، وتحديد شكل موثوق للحكم تُستبعد منه حماس وإصلاح السلطة الفلسطينية. إنه مسار شاق يتطلب إرادة سياسية قوية. وستواصل فرنسا العمل في هذا الصدد، وتدعو مجلس الأمن إلى الارتقاء إلى مستوى مسؤوليته.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فليتشر والمديرة جاكوم على إحاطتيهما القاتمتين والمثيرتين للقلق الشديد.

لقد دعت الدانمرك، وفرنسا واليونان وسلوفينيا والمملكة المتحدة، إلى عقد هذه الجلسة العاجلة بسبب الوضع الإنساني الملح في غزة. مر أكثر من شهرين على بدء الحصار الإنساني الكامل على غزة من قبل إسرائيل. تنتظر الشاحنات المحملة بالمساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء، عند المعابر الحدودية. يتعفن الطعام على الحدود، بينما يتضور سكان غزة جوعاً. تحتجز الأدوية وإمدادات المستشفيات، بينما يعاني المرضى والجرحى ويموتون من أمراض يمكن الوقاية منها وعلاجها. إن الوضع هو الأسوأ منذ بدء الصراع مع الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. أصدر أمس التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي تقريره حول الوضع الغذائي في غزة. يُظهر التقرير تدهوراً كبيراً مقارنة بأحدث تحليل في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وكما سمعنا، فإن قطاع غزة بأكمله مصنف ضمن المرحلة 4 – حالة طوارئ – وهناك خطر كبير من حدوث مجاعة. هذا أمر مثير لبالغ القلق، وعلينا جميعاً مسؤولية اتخاذ إجراء.

ويترافق هذا الوضع الكارثي والمتدهور مع إعلان إسرائيل عن توسيع نطاق عملياتها العسكرية في غزة. نحن نعارض بشدة هذه الخطط التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة في وضع إنساني بائس بالفعل، وتهجير غالبية السكان المدنيين. إن هذا لا يخدم مصالح السلام والأمن في المنطقة على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط لإنشاء آلية جديدة لإيصال المساعدات إلى غزة تحت سيطرة إسرائيل، بما في ذلك القوات العسكرية الإسرائيلية والمتعاقدين من القطاع الخاص. وقد قررت

الأمم المتحدة عدم المشاركة في هذه الطريقة، مشيرة إلى أنها تتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني وتتجاهل الأوامر المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية التي تقضي بتقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وبدون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين. وتؤيد الدانمرك موقف الأمم المتحدة. لن تدعم الدانمرك سوى آلية مساعدات تلتزم بالمبادئ الإنسانية وتتماشى مع القانون الدولي. يجب عدم تسييس المساعدات الإنسانية أو استخدامها كورقة مساومة سياسية أو كجزء من استراتيجية عسكرية. إن هذه العسكرة لا تتعارض مع المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني فحسب، بل وتشكل سابقة خطيرة لمستقبل العمل الإنساني في مناطق الحرب في مختلف أنحاء العالم.

وكما سمعنا من وكيل الأمين العام، فإن الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني لديهم بالفعل نظام إغاثة قائم وجاهز لتقديم المساعدات الإنسانية التي يحتاجها سكان غزة بشدة. ويفيد برنامج الأغذية العالمي أن لديه وحده ما يكفي من الغذاء لإطعام مليون شخص لمدة تصل إلى أربعة أشهر. وقد تم وضع هذه الإمدادات بالفعل في ممرات المعونة الجاهزة لإدخالها. ولا يحتاج سكان غزة إلى آلية جديدة للمساعدات – بل يحتاجون إلى تدفق المساعدات الإنسانية بحرية.

ونكرر إدانتنا الشديدة لأي هجوم على الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ونذكر بأنه من المحظور بموجب القانون الدولي الإنساني مهاجمة المدنيين والأعيان المدنية. ويجب احترام العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم. وإجراء تحقيقات كاملة وشفافة في جميع هذه الحوادث أمر أساسي في الجهود المبذولة لتجنب تكرارها، كما أنه ضروري لضمان المساءلة.

كما أود أن أؤكد إدانتنا الشديدة لحماس واستمرار قلقنا إزاء المعاناة التي لا توصف التي تسببت فيها الهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لقد عانى الرهائن الذين تحتجزهم حماس ولا يزالون يعانون من معاملة قاسية. وهذا أمر مرفوض تماماً.

ونرحب بالإفراج عن الرهينة الأمريكي – الإسرائيلي الذي تم أخيراً لم شمله مع أحبائه بعد أن احتجزته حماس بطريقة وحشية. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن ونطالب حماس بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إليهم.

في الختام، وفي ظل استمرار المعاناة، ندعو جميع الأطراف إلى التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار لإنهاء إراقة الدماء وإنقاذ أرواح الأبرياء.

السيد زبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المديرة جاكوم على إحاطتها. وأود أيضًا أن أشكر وكيل الأمين العام فليتشر على شهادته القوية حقًا. وأريد أن أشكره على مواجهته لنا بمسؤوليتنا، بل والأهم من ذلك، بضميرنا.

لا تنفك سلوفينيا تسأل نفسها، كبلد، عما إذا كانت تقوم بما فيه الكفاية. ربما ومن الواضح أننا لسنا كذلك، لكننا نواصل المحاولة وسنواصل المحاولة.

على مدار 19 شهراً، ظلت أصداء رسائل دوائر العمل الإنساني تتردد في هذه القاعة – تحذيرات ومطالب ومناشدات ومبادئ تكررت مراراً وتكراراً. واليوم، تبدو عواقب تجاهل تلك المناشدات واضحة للعيان

بشكل صارخ. لقد مات أكثر من 15 000 طفل وتشكل وفاة كل واحد منهم تذكيرا مأساويا بفشلنا الجماعي. ونخشى أن تؤدي الحرب وغياب رد فعل حاسم من جانبنا عليها إلى تغيير طريقة خوض الحروب في المستقبل. ولذلك، نريد أن نقول بوضوح: إن الحروب لها قواعد وغزة ليست استثناءً.

إن نداءاتنا اليوم بسيطة.

أولا، يجب رفع الحصار ووقف التجويع. فبعد شهرين من المنع الكامل لإدخال مساعدات إنسانية إلى القطاع، استُنفدت المخزونات التي تُبقي الناس في غزة على قيد الحياة. والمخزونات في الخارج تنتظر وتفسد. ويوم أمس، دقت شراكة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ناقوس الخطر بتوجيه رسالة واقعية: مليونا شخص في طريقهم للسقوط في براثن المجاعة؛ ونصف مليون شخص يتضورون جوعًا بالفعل الآن بينما نتكلم. لقد تدنينا إلى الحضيض من منظور الإنسانية والكرامة. إن حجب المعونة يقتل. والتجويع كأسلوب من أساليب الحرب محظور تمامًا بموجب القانون الدولي الإنساني وينص القانون على أنه جريمة حرب. وسيُقاس الفشل في الاتفاق على وقف فوري ومستدام للأعمال العدائية وعلى الاستئناف الفوري للمساعدات الإنسانية بالأرواح التي تُزهق والأنظمة التي تنهار والسكان الذين يُدفعون إلى ما وراء حافة الهاوية.

ثانيا، يجب احترام المبادئ الإنسانية. ويجب أن يستند العمل الإنساني، بما في ذلك إيصال المساعدات، إلى المبادئ الراسخة المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. وتضمن هذه المبادئ إيصال المساعدات بشكل فعال وأخلاقي في أي منطقة نزاع وتحول دون استخدام المساعدات الإنسانية كأداة للحرب. ونرفض أي نموذج لا يفي بالحد الأدنى من معايير الدعم الإنساني المبدئي، بما في ذلك النموذج الذي حددته إسرائيل مؤخراً. وأود أن أؤكد دعم سلوفينيا الواضح لنظام توزيع المساعدات الذي أنشأته وتنفذه الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني وبما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تبقى الشبكة الراسخة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهما، العمود الفقري للاستجابة.

ثالثا، يجب الحفاظ على أرواح الأشخاص الذين ينقذون الأرواح. لقد روعتنا الهجمات الأخيرة على العاملين في المجال الإنساني الذين تتمثل مهمتهم الوحيدة في تقديم المساعدات المنقذة للحياة. ويشمل ذلك الهجوم على سفينة مساعدات خارج المياه الإقليمية لمالطة. ويجب السماح للأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا، وجميع العاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم بطريقة آمنة ومأمونة. وهذا ببساطة أمر بالغ الأهمية لكل عمل إنساني، بما في ذلك حملة التطعيم ضد شلل الأطفال التي أُجلت رغم الحاجة الماسة إليها. إن عدد الحوادث التي تسببت في وفيات وإصابات خطيرة في صفوف العاملين في المجال الإنساني غير مقبول. وندعو إلى حمايتهم وإلى تحقيق المساءلة فيما يتعلق بجميع الحوادث السابقة. وكما قالت الأمينة العامة المساعدة مسويا أمام نفس هذا الجمع مؤخراً، وهي محقة في ذلك، فإنه لا يوجد نقص في الحماية القانونية للعاملين في المجال الإنساني وإنما هناك نقص في الإرادة السياسية (انظر S/PV.9889).

إن سلوفينيا مقتنعة بأن المزيد من التصعيد العسكري في غزة لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الكارثية أصلاً بالنسبة للسكان الفلسطينيين المدنيين وإلى تهديد حياة الرهائن الذين لا يزالون في الأسر. إن مفهوم الإنسانية يُسحق في غزة أمام أعيننا. ونداؤنا الأخير هو النداء الذي نكرره باستمرار، وهو بداية لإنهاء معاناة الناس في غزة، بما في ذلك الرهائن المحتجزون. لم يفت الأوان بعد لتغيير المسار وإنهاء هذه الوصمة التي تلطخ إنسانيتنا وكرامتنا. لا بد أن تنتهي الحرب.

السيد كودري (الجزائر): بداية، نود أن نعرب عن عميق شكرنا للسيد توم فليتشر والسيدة أنجيليكا جاكوم على إحاطتيهما الوافيتين. إحاطتان رسمتا صورة واضحة جلية لوضع لم يعد يحتمل مزيدا من الصمت أو غض الطرف.

بعد ما يقارب 19 شهرا من عدوان متوحش وغاشم على شعب أعزل، وبعد أكثر من 70 يوما من حصار خانق على غزة، لا نقف أمام مجرد أزمة عابرة، بل أمام مأساة إنسانية بحجم العار الأخلاقي الذي سيبقى يلاحق جميع المشاركين فيها والمتواطئين معها، بل حتى الصامتين عنها.

اليوم، الشيء الوحيد الذي يُسمح له بالدخول إلى غزة هو الموت. القنابل والرصاص تمر للقطاع، بينما يُمنع الحليب عن أفواه الرضع. يُحظر الماء ويُمنع الدواء وتُغلق المعابر في وجه الحياة. يُترك الأطفال، بكل براءتهم وحدهم، ليواجهوا شبح الجوع ونار الحصار. أهل غزة محرومون من كل شيء إلا من الموت والخوف ومن مشاهدة بيوتهم تنهار وأجسادهم الهزيلة تذوب، في مشهد يعري البشرية من إنسانيتها ويكشف عن وجه بشع لعالم يبدو أنه قد اعتاد النظر إلى الكارثة الواقعة أمام أنظارنا دون أن يرف له جفن وكأن صور الآباء والأمهات يجمعون أشلاء بناتهم وأبنائهم، التي مزقتها صواريخ وقنابل المحتل الإسرائيلي، وكأنها صور لا معنى لها.

نحن اليوم أمام انهيار مدو لمنظومة القيم التي توهمنا، حتى وقت قريب، أنها تجمعنا. نحن أمام مفترق طرق تتنازع فيه الأخلاق والمصالح، حيث، وللأسف، يُعامل الفلسطيني ككائن زائد عن الحاجة، بلا حق في الحياة أو الأمل أو الكرامة. كيف لا، والمحتل يصف سكان غزة بأنهم حيوانات بشرية ويعاملهم من هذا المنطلق؟ بل إن الحيوانات، في عوالم أخرى، تلقى من الرحمة والحقوق ما لم يُمنح لهؤلاء العزل المحاصرين في وطنهم.

إننا نشهد، في بث حي وعلى مرأى من الجميع، جريمة تجويع ممنهجة يرتكبها المحتل الإسرائيلي ضد أكثر من مليوني فلسطيني. جريمة واضحة المعالم ومكتملة الأركان والمتهم فيها معلوم ومدان. جميع المنظمات الإنسانية ومن تبقى من أصحاب الضمير الحي، في ظرف طغى عليه قانون الغاب، يندد بهذه الجريمة ويدعو لإنهائها فوراً ومحاسبة المتورطين فيها.

صرّح المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وأقتبس: "لا نحتاج إعلاناً رسمياً للمجاعة كي نعلم أن الناس يتضورون جوعاً ... وأن الدواء والطعام، على بعد دقائق، محجوبان بحكم الحصار". لكن، ومع الأسف، اللامبالاة، بل التواطؤ، أصبحا عنواناً للمشهد، وكأن التعود على معاناة الفلسطينيين هو ما ينتظر منا.

العائلات تُقصف، الأطفال يحرقون، والناس لا يجوعون فقط، بل يُتركون ليموتوا ببطء، بينما العالم يدوّن المأساة ثم يطوي الصفحة. والنتيجة: موجة الموت لا تميز بين رضيع وشيخ. الجميع تحت مقصلة الجوع والمرض واليأس. في أسبوع واحد، قضى 14 مسناً في غزة جوعاً. منذ 2 آذار/مارس 2025، قضى 57 طفلاً بفعل سوء التغذية. والرقم، على فداحته، ليس سوى البداية في ظل النقص الحاد في الغذاء وانهيار المنظومة الصحية ومنظومة العمل الإنساني. حيث تحذر المنظمات الإنسانية من أن أكثر من 93 في المائة من أطفال غزة، أي 000 930 طفل، معرضون لخطر المجاعة.

في الوقت الذي تحل الكارثة فيه على رؤوس الغزيين، هناك أكثر من 000 3 شاحنة و 000 116 طن متري من المواد الغذائية على أهبة الاستعداد للدخول إلى غزة لتوزّع على البطون الجائعة هناك، تنتظر فقط إذناً بالدخول. القوة المحتلة، إسرائيل، وحدها تعرقل هذا الوصول، في خرق صارخ للقانون الدولي وفي انتهاك مباشر لأوامر محكمة العدل الدولية الملزمة.

وبعد أن ضيّقت على المنظمات الإنسانية، لا سيما الأونروا، العمود الفقري للعمل الإنساني بغزة، راحت القوة المحتلة تروج لمخطط سُمّي زوراً "إنسانياً" يعد على أهل غزة حُريراتهم بعد أن عدت عليهم آلة الحصار والقتل الإسرائيلية أنفاسهم. خطة مرفوضة، مثلما أعلنت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، وهي لا ترقى إلى مستوى الاحتياجات العاجلة والأساسية لأكثر من مليوني إنسان، وتبتعد كل البعد عن مبادئ الإنسانية والحياد والاستقلال والكرامة.

إنها كارثة من صنع البشر، ومن صنع العجز الذي أضحى يشلّ منظومة العمل المتعدد الأطراف. لدينا الغذاء، ولدينا القدرة على العلاج، وما ينقصنا هو الإرادة وفرض سيادة القانون. نحن لسنا أمام نقص في الإمدادات، بل نقص في الإنسانية. العائلات في غزة تُجبَر على أكل علف الحيوانات، وعلى غلي أوراق الشجر إذا كان هناك ما تبقى من شجر، وعلى ما لا يُحتمَل من وسائل البقاء. إنها ليست أزمة موارد، بل أزمة ضمير.

آن لهذا المجلس، الذي أوكلت إليه مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، أن يسمع صرخة غزة وهي تختنق تحت الركام، وأن ينصت لنداء الإنسانية وقد أعياها صمته. لم يعد ممكناً أن يقف العالم متفرجاً على شعب يُباد بصمت، ويحاصر بالخذلان، ويجرّد من أبسط حقوقه في الحياة. نطالب بوقف دائم وشامل لهذا العدوان الظالم، برفع الحصار عن أهلنا في غزة، بفتح المعابر أمام المساعدات الإنسانية، وبوقف كل أشكال التهجير القسري.

إن الشعب الفلسطيني يريد وطناً وكرامة، يريد سلاماً لا مشروطاً ولا مجزوءاً، بل سلاماً عادلاً ودائماً، يريد دولة مستقلة على أرض تسمى فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة الهامة هذه. كما تشكر بنما السيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة أنجيليكا جاكوم، مديرة مكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في نيويورك – وهي مواطنة بنمية نتوجه إليها بتحية خاصة – على إحاطتيهما المؤثرتين. تعرب بنما عن إعجابها

بالعمل الدؤوب الذي تقوم به وكالات منظومة الأمم المتحدة في خضم واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية المروعة في عصرنا.

وتكرر بنما دعوتها إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في قطاع غزة، الأمر الذي من شأنه أن يضع حداً للمعاناة الإنسانية وييسر الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية والإفراج غير المشروط عن الرهائن. هذه التدابير عاجلة ولا غنى عنها وقابلة للتنفيذ، كما برهنت على ذلك الأيام التي سمحت فيها الهدنة المؤقتة بإحراز تقدم ملموس.

لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الكثير من المعاناة التي يعيشها السكان الفلسطينيون في غزة في الوقت الراهن تعود جذورها إلى القرارات والإجراءات المتطرفة التي اتخذتها حماس والتي تسببت في ذلك النزاع المأساوي وأطالت أمده – بما في ذلك أخذ الرهائن – وهي أعمال أدانتها بنما منذ البداية وأدت، بسبب تعمدها وقسوتها الإنسانية كما اتضح في تشرين الأول/أكتوبر المشؤوم، إلى عواقب وخيمة.

يمثل إطلاق سراح المواطن عيدان ألكسندر مؤخراً – بعد محادثات توسطت فيها جهات فاعلة رئيسية وبدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر – انفراجة صغيرة ولكنها مهمة في خضم مأساة أكبر لا تزال تتكشف. ومع ذلك، لا يزال هناك 58 شخصاً محتجزين في غزة، ويُقدر أن 20 منهم على الأقل على قيد الحياة. ونكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري والآمن وغير المشروط عن جميع من لا يزالون محتجزين في غزة.

ونعرب عن تضامننا مع عائلاتهم التي تعيش في ألم وعدم يقين. لا توجد قضية تبرر الحرمان من الحرية أو المعاناة المتعمدة للأبرياء. وأسباب مناشدتنا واضحة.

أحدث المعلومات الواردة من الوكالات الإنسانية صارخة. يعيش ما يقرب من مليوني شخص في غزة في ظروف انعدام الأمن الغذائي الشديد، وما يقرب من نصف مليون شخص – معظمهم من الأطفال والنساء – معرضون لخطر المجاعة الوشيك إذا لم يُسمح بالوصول المستمر للمساعدات الإنسانية الحيوية. بالإضافة إلى ذلك، يحذر برنامج الأغذية العالمي من نفاد مخزون الإمدادات المنقذة للحياة بسبب إغلاق المعابر الحدودية لفترات طويلة. وتشير تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن أكثر من 1,9 مليون شخص قد نزحوا. إن الحد الأدنى من شروط الحياة آخذ في الاختفاء، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً: الأطفال والنساء وكبار السن.

وتحيط بنما علماً بالنداء العاجل الذي أطلقته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الذي حذر من أن الزراعة في غزة على وشك الانهيار التام. إن الوصول الفوري والمستدام والواسع النطاق للمساعدات الإنسانية هو أمر ضروري لا لمنع وقوع المزيد من الوفيات الناجمة عن المجاعة وحسب، ولكن أيضاً لحماية الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة وحماية حق الإنسان في الغذاء.

وإزاء هذا الوضع المزري، ندعو بإلحاح إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب وقوع كارثة أكبر.

يقوم المجلس بتحليل الأرقام والتقارير والتقييمات بانتظام حسب ما يقتضيه دوره. ولا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أن وراء كل إحصائية من هذه الإحصائيات حياة أناس حطمهم الجوع والنزوح والتطرف وإطالة أمد النزاع دون حلول سياسية واضحة. ووراء كل جهد مبذول للحفاظ على حياة هؤلاء الناس، هناك من

يخاطرون مخاطرة جمة مدفوعين بتفانٍ إنساني عميق، من أجل مساعدتهم. لقد أزهقت حياة المئات من العاملين في المجال الإنساني منذ بداية النزاع أثناء قيامهم بواجبهم في مساعدة السكان المدنيين. وتشيد بنما بتفاني وشجاعة أولئك الذين يواصلون العمل، باسم الإنسانية، في تقديم الرعاية الطبية وتوزيع الغذاء وتقديم الدعم المعنوي للنازحين وسط فوضى الحرب. إن حمايتهم ليست واجباً أخلاقياً وحسب؛ وإنما هي مسؤولية قانونية لجميع الأطراف، في جميع الأوقات.

وبالمثل، فإن أي استجابة إنسانية يجب أن تُنفذ بشكل صحيح وتحكمها مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. ولا ينبغي أن يحول أي ظرف من الظروف دون وصول المساعدات بفعالية إلى المحتاجين أو أن يؤثر على نزاهة العمل الإنساني. وتشدد بنما على وجوب احترام المنشآت العاملة تحت علم الأمم المتحدة دون استثناء، وتذكّر بأن الهجمات على تلك المنشآت تشكل انتهاكاً خطيراً للقواعد الدولية التي تحكم النزاع المسلح. كما تحذر بنما من المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام تلك المرافق لأغراض لا علاقة لها بولايتها الإنسانية، مما يعرض المدنيين للخطر ويهدد حيادية المجال الإنساني.

في مثل هذه الأوقات، يغدو الحفاظ على الثقة في المؤسسات الإنسانية وضمان عملها ضرورياً لإنقاذ الأرواح. وينبغي أن يكون هذا الهدف الجدير بالثناء هو الأولوية الرئيسية والأعلى، لأن المشاركة الإنسانية، في مواجهة الدمار واليأس، لا تمثل تقديم الإغاثة فحسب، وإنما تمثل تأكيداً ملموساً على أن المجتمع الدولي لم يتخل عن واجبه الأخلاقي أو إنسانيته.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد إحاطة اليوم. كما أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام فليتشر على عرضه الواضح والمتعمق بالفعل، وكذلك للمديرة جاكوم على المعلومات القيمة التي قدمتها.

لا تزال الحالة الكارثية في غزة تتفاقم بسبب العديد من التطورات المقلقة، وأسلط الضوء من بينها على ما يلي.

أولاً، يؤكد أحدث تقرير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على خطر المجاعة الحرج الذي يواجه السكان في قطاع غزة. وقد تم تحديد العوامل التي تزيد من هذا الخطر بشكل مباشر على أنها العملية العسكرية المطولة والواسعة النطاق واستمرار الحصار الإنساني والتجاري. وكلاهما من صنع البشر، ويخضعان لقرار وسيطرة السلطة القائمة بالاحتلال. كما أحاطت غيانا علماً بأن النتائج الواردة في تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي تمثل تدهوراً كبيراً عن التحليلات السابقة للتصنيف المتكامل. وتستمر حالة الأمن الغذائي في التدهور السريع في قطاع غزة، حيث من المتوقع أن تصل الحالة في محافظتي شمال غزة ورفح إلى مستويات طارئة من سوء التغذية الحاد من الآن وحتى أيلول/سبتمبر. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح بأن يتضوّر مئات الآلاف من المدنيين، بما في ذلك الأطفال الرضع، جوعاً وأن يهلكوا بينما الطعام والدواء والمواد الأخرى الضرورية لبقائهم على قيد الحياة موجودة في الشاحنات وهي تتعفن وتنتهي صلاحيتها. وقد تفاقم هذا البؤس مع إغلاق ثلث المطابخ المجتمعية التي تدعمها الأمم المتحدة مؤخراً بسبب نضوب الإمدادات الغذائية ومحدودية الوصول إلى الوقود. وتدعو غيانا إسرائيل إلى

الامتثال لالتزامها بموجب القانون الدولي الإنساني بعدم حرمان السكان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. ونشدد كذلك على أن استخدام التجويع كسلاح للحرب هو جريمة حرب. كما تشدد غيانا على ضرورة عدم استخدام المساعدات كسلاح.

ثانياً، لا تزال غيانا تشعر ببالغ القلق إزاء المساحة المتقلصة والخطيرة للغاية التي يضطر عمال الإغاثة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني للعمل فيها في قطاع غزة. ومع عدم وجود آليات تعمل بشكل كامل لتنسيق الإحداثيات وتفادي الوقوع في مرمى النيران، يضطر عمال الإغاثة وغيرهم من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى العمل في ظل مخاطر كبيرة عليهم شخصياً. ويكفل القانون الدولي للعاملين في مجال الإغاثة وغيرهم من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية حماية خاصة بموجب القانون الدولي، وتلتزم أطراف النزاع بضمان سلامتهم. لذلك ندين جميع الهجمات المباشرة على عمال الإغاثة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وندعو إلى المساءلة الكاملة عن الأرواح التي أزهقت والإصابات التي لحقت بهم بسبب هذه الهجمات. كما ندعو جميع الأطراف، بما في ذلك السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد الصارم بالتزاماتها القانونية فيما يتعلق بحماية عمال الإغاثة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وفي هذا السياق، أحاطت غيانا علماً بالطريقة التي اقترحتها إسرائيل لتوزيع المساعدات في غزة. وينطوي الاقتراح على استبدال نظام توزيع المساعدات الحالي الذي تديره الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني وتوصيل الإمدادات من خلال مراكز إسرائيلية بموجب شروط يحددها الجيش الإسرائيلي. وقد أحطنا علماً برد الفريق القطري للعمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة على هذا الاقتراح، ولا سيما ملاحظته التي مفادها أن:

”هذا الأمر يتعارض مع المبادئ الإنسانية الأساسية ويبدو أنه مصمم لتعزيز السيطرة على المواد التي تحافظ على الحياة كتكتيك ضغط – كجزء من استراتيجية عسكرية. وهو أمر خطير يدفع بالمدنيين إلى المناطق العسكرية لأخذ الحصص التموينية ويهدد حياة المدنيين، بما في ذلك حياة العاملين في المجال الإنساني، بينما يرسخ النزوح القسري“.

ولاحظنا أيضاً أن كلاً من الأمين العام ووكيل الأمين العام فليتشر أكدا أن الطريقة المقترحة لا تفي بالحد الأدنى من معايير العمل الإنساني القائم على المبادئ، وأن الأمم المتحدة لن تشارك في أي ترتيب لا يحترم المبادئ الإنسانية احتراماً كاملاً. وتشدد غيانا على أنه يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بقلب القواعد والمعايير القانونية الدولية الراسخة التي تحكم تقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين في حالات النزاع رأساً على عقب من خلال مقترحات لا تفي بالمبادئ الإنسانية ومن شأنها أن تزيد من انتهاك كرامة المدنيين.

والمسألة الثالثة التي أود تسليط الضوء عليها تتعلق باستمرار التهجير القسري للمدنيين في غزة. إننا نشعر ببالغ القلق إزاء ما ورد عن موافقة المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية في 5 أيار/مايو على خطة لتوسيع العمليات العسكرية في قطاع غزة وما يترافق مع ذلك من نقل معظم السكان إلى

الجزء الجنوبي من القطاع، حيث سيحتفظ الجيش الإسرائيلي بوجوده هناك. ووفقاً للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، فإن نموذج رفح سيتم تكراره في أجزاء أخرى من القطاع. وملاحظات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان رداً على إعلان إسرائيل مفيدة في هذا الصدد.

أشار المفوض السامي إلى أن الخطط التي أبلغت إسرائيل عنها "تزيد من تفاقم المخاوف من أن إجراءات إسرائيل تهدف إلى فرض ظروف حياة على الفلسطينيين تنتفي معها بصورة متزايدة إمكانية استمرار وجودهم كمجموعة في غزة". وفي هذا الصدد، تذكّر غيانا بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن تهجير إسرائيل للشعب الفلسطيني وتدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها.

وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن قلق غيانا البالغ إزاء الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث لا تزال العملية العسكرية الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية مستمرة. إن عمليات هدم ممتلكات الفلسطينيين، والإغلاق القسري لمدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمضايقات التي يتعرض لها معلمو الأونروا، وتوسيع المستوطنات وغير ذلك من المخالفات القانونية، تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الشعب الفلسطيني، يجب ألا تظل بدون معالجة.

وأختتم بياني بتوجيه النداءات التالية. علينا العودة فورا إلى وقف إطلاق النار في غزة باعتبارها خطوة أولى حاسمة لإنقاذ أرواح المدنيين. ولا بد من الوقف الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على غزة منذ 2 آذار/مارس. فلا يمكن ببساطة أن يُحكم على الفلسطينيين بمصير يعانون فيه من المجاعة وسوء التغذية والمرض من أجل تحقيق أهداف عسكرية. ويجب الإفراج عن جميع الرهائن المتبقين وإطلاق سراح جميع الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية بدون توجيه تهم. يشكل إطلاق سراح الرهينة الإسرائيلي الأمريكي إيدان ألكسندر مؤخرا خطوة جديرة بالترحيب. وتشدد غيانا على أن أخذ الرهائن جريمة حرب وينبغي ألا يكون الإفراج عنهم مسألة صفقة. وتكرر غيانا مناشدتها حماية عمال الإغاثة والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو وكالات مثل الأونروا. وتدعو غيانا إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى وقف جميع الأنشطة التي تسبب معاناة ومشقة كبيرة للسكان المدنيين.

وأخيرا، تدعو غيانا إلى منح فرصة لسلام حقيقي في الشرق الأوسط. يقوم هذا السلام على حل الصراع الفلسطيني تمشيا مع حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967. ولن يؤدي أي شيء خلاف ذلك إلا إلى إدامة دوامة العنف والألم الكامنة في صميم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويحدونا أمل صادق في أن تغتنم جميع الدول الأعضاء فرصة المؤتمر القادم في حزيران/يونيه لتحقيق نتائج ملموسة لحل القضية الفلسطينية.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نبدأ بالإشادة بالشجاعة الاستثنائية التي يتحلى بها موظفو الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، الذين يعملون في ظروف مروعة في غزة. وأشكر أيضا السيدة جاكوم على إحاطتها. كما أشكر وكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطته الواقعية والمثيرة لبالغ القلق. ويجب أن نشيد بالسيد فليتشر على بيانه، لأنه لم يكن من الممكن صياغته بعبارات أوضح.

إنها إدانة للسلطة القائمة بالاحتلال، وسياساتها وإجراءاتها غير القانونية المستمرة، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها، والإبادة الجماعية الجارية، التي تجري كلها في ظل إفلات تام من العقاب، وانتهاكات مستمرة وصارخة للقانون الدولي. لقد قال السيد فليتشر محقا إن هذه اللحظة يجب أن تكون لحظة تأمل بالنسبة للمجلس، وبالنسبة لنا جميعا – فيما إذا كنا سنواصل مشاهدة كل هذا يحدث أمام أعيننا أو سنتصرف بشكل عاجل وحاسم لوقف هذه الفظائع.

بينما نجتمع مرة أخرى، تستمر معاناة سكان غزة بلا هوادة. وبلغت المأساة الإنسانية أبعادا كارثية. إن ما نشهده ليس أمرا عارضا. بل هو التدمير المنهجي للسكان المدنيين، والاستخدام المتعمد للتجويع، وحصار مستمر بلا هوادة، والتفكيك المنهجي المحدد الهدف للبنية التحتية الإنسانية. وذلك أمر تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بصورة متعمدة ومن دون خجل، على حد تعبير السيد فليتشر. بعد أكثر من 10 أسابيع من الحصار الشامل والقصف العشوائي من الجو والبر والبحر وتصعيد العمليات البرية، تحولت غزة إلى أنقاض. ويعاني أكثر من مليوني شخص، نصفهم من الأطفال، معاناة لا تطاق. فالمساعدات ممنوعة. وانهارت المستشفيات. والأسر محاصرة وسط الأنقاض واليأس. ولم تعد المجاعة تلوح في الأفق، بل هي موجودة. إذ يعاني واحد من كل ستة أطفال دون سن الثانية من سوء التغذية الحاد.

إن اللمحة الموجزة للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، التي أصدرها برنامج الأغذية العالمي أمس، تعرض واقعا مؤسفا. ففي غزة، يواجه 000 470 شخص جوعا كارثيا، ويعاني جميع السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد. في 25 نيسان/أبريل استنفد برنامج الأغذية العالمي آخر مخزونه من المواد الغذائية لدعم المطابخ التي تقدم وجبات ساخنة للأسر. وأُغلقت جميع المخابز الخمسة عشرة التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي بسبب نفاد دقيق القمح ووقود الطبخ. ويحتاج أكثر من 000 71 طفل و 000 17 أم إلى علاج عاجل لسوء التغذية الحاد، ويحتاج 000 60 طفل إلى رعاية طبية فورية.

إن الهجمات على المستشفيات وقوافل المساعدات والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك مقتل 290 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ليست انتهاكات معزولة. بل هي تشكل نمطا من الهجمات الموجهة إلى أهداف محددة، مما أضعف بشكل خطير الحماية الممنوحة بموجب القانون الدولي الإنساني.

إن اتفاقيات جنيف وقرارات مجلس الأمن، التي هي ملزمة، واضحة. فالقرارات 2175 (2014) و 2286 (2016) و 2730 (2024) والمواد 18 و 23 و 33 و 59 من اتفاقية جنيف الرابعة تحظر صراحة تجويع المدنيين وشن الهجمات على المرافق الطبية وعرقلة المساعدات الإنسانية والعقاب الجماعي. غير أننا نشهد عكس ذلك، نشهد تسييس المساعدات وعسكرتها واستخدام التجويع سلاحا، والتدمير المنهجي لشرايين الحياة الإنسانية.

إن ما يسمى آلية تنسيق المساعدات ذات الطابع العسكري، التي من شأنها تخفيض نقاط دخول المساعدات الإنسانية من 400 نقطة إلى مجرد خمسة مراكز خاضعة لرقابة مشددة بالقرب من المنشآت العسكرية، تقوض وتنتهك مبدأي في الحياد والنزاهة الإنسانيين الأساسيين. فهي تهدد بتحويل المساعدات

الإنسانية إلى أداة للإكراه والتهجير القسري. ويجب رفض ذلك رفضا قاطعا. فهو غير مقبول بتاتا. وقد ندد الفريق القطري للعمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي يضم حوالي 15 من كيانات الأمم المتحدة وأكثر من 200 منظمة غير حكومية، تنديدا قاطعا بخطط المسؤولين الإسرائيليين لتفكيك النظام الحالي لتوزيع المساعدات، مؤكدا أنها تتعارض مع المبادئ الإنسانية الأساسية، ويبدو أنها ترمي إلى تعزيز السيطرة على المواد اللازمة للحفاظ على الحياة كأسلوب للضغط في إطار استراتيجية عسكرية.

أود أن أؤكد على أربع ضرورات ملحة.

أولا، يجب أن يكون هناك وقف دائم وغير مشروط لإطلاق النار. ويجب تنفيذ القرار 2735 (2024) بالكامل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية. إن وقف إطلاق النار ليس مجرد شرط مسبق للمساعدة، بل هو شرط مسبق للحياة.

ثانيا، يجب رفع الحصار المفروض منذ 2 آذار/مارس. إن وصول المساعدات الإنسانية ليس معروفاً – بل هو التزام قانوني. ويجب حماية قوافل الإغاثة والفرق الطبية والسماح لها بالعمل بحرية وأمان. ومحاولة جعل استخدام التجويع كسلاح حرب يبدو أمرا عاديا تشكل جريمة. ويجب أن ينتهي العقاب الجماعي ويجب أن تكون هناك مساءلة. يجب دعم خطة إعادة إعمار غزة بشكل كامل وفعال ويجب عدم التسامح مع أي تهجير قسري لسكان غزة.

ثالثا، يجب السماح للأونروا بالعمل دون عوائق. فاستبعادها القسري ينتهك حيادية المساعدة الإنسانية وأحكام القانون الدولي الإنساني والعديد من قرارات الأمم المتحدة.

رابعا، يجب على المجلس أن يعالج السبب الجذري: الاحتلال الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية. فالأزمة الإنسانية هي أحد أعراض الظلم السياسي الممنهج. والطريق العملي الوحيد نحو السلام يكمن في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967 وجعل القدس الشريف عاصمة لدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. وفي هذا الصدد، تؤيد باكستان المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي ستشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته في حزيران/يونيه. ويجب أن يتمخض المؤتمر عن خريطة طريق محددة زمنياً وذات مصداقية لإقامة الدولة الفلسطينية وحماية الأماكن المقدسة وعكس مسار النشاط الاستيطاني غير القانوني.

إن سكان غزة يكابدون معاناة لا يمكن تصورها. وهم يستحقون العيش في سلام وبكرامة وممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم. ويجب على المجلس أن يرتقي إلى مستوى مسؤوليته في التمسك بقراراته وإنهاء الاحتلال والعمل على وجه السرعة لتحقيق العدالة التي طال انتظارها لشعب فلسطين. إن العالم كله يراقب. والشعب الفلسطيني يراقب. وقد يتساءل الأطفال والرضع المحرومون من الطعام والأمان عما يحدث حولهم ومن كان من المفترض أن يأتي لنجدتهم. والأجيال القادمة تحكم، وستحكم، علينا، نحن أعضاء المجلس وأولئك الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية. فلنعمل معاً متحدين من أجل السلام ومن أجل البشرية.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فليتشر والمديرة جاكوم على إحاطتيهما.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بإعادة الرهائن إلى وطنهم. ونرحب بأن عيدان ألكسندر، وهو من سكان نيوجيرسي، سيعود أخيراً إلى وطنه نتيجة لجهود الرئيس ترامب والضغط العسكري الإسرائيلي على حماس. وتواصل حماس إطالة أمد هذا النزاع المروع برفضها إلقاء السلاح أو إطلاق سراح الرهائن المتبقين. وتتحمل حماس وحدها المسؤولية عن الحرب التي أطلقتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وعن استئناف الأعمال العدائية مؤخراً. لقد رفضت الجماعة الإرهابية العديد من المقترحات التي طرحتها الولايات المتحدة وقطر ومصر لإطلاق سراح الرهائن الـ 58 المتبقين – المحتجزين بقسوة منذ 584 يوماً – وإعادة الهدوء إلى غزة. ولو وافقت حماس على المقترحات التي طُرحت وقبلتها إسرائيل، لكان من الممكن أن يكون هناك وقف جديد لإطلاق النار منذ أسابيع. والنزاع يمكن أن ينتهي غداً إذا أطلقت حماس سراح الرهائن وألقت سلاحها وغادرت غزة إلى الأبد. لقد تسببت قراراتها المتهورة في إراقة ما يكفي من الدماء. ويجب على حماس الآن أن تعيد جميع الرهائن الأحياء والمتوفين دون مزيد من التأخير، بما في ذلك جثث الأمريكيين إيتاي خين وغادي هاغاي وجودي وينستين هاغاي وعومر نوترا. إنهم لن يُتركوا خلف الركب. ولن يُنسوا.

تثبت حماس كل يوم عدم اكتراثها بالفلسطينيين الذين تدعي تمثيلهم في غزة. واستخدامها المدنيين كدروع بشرية أمر مؤسف باعتباره انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ويجب على مجلس الأمن ممارسة ضغط على حماس لتحرير الفلسطينيين من طغيانها. فحماية حماس من المساءلة يقوّض أمن إسرائيل ولا يجدي نفعا لتحسين حياة الفلسطينيين. وتؤيد الولايات المتحدة إسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها من الجماعات التي هاجمتها. ونُدرك الخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتجنب وقوع إصابات غير مقصودة في صفوف المدنيين عند استهداف الإرهابيين وندعم بشكل لا لبس فيه حماية أرواح المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. فما من أحد يريد أن يرى المدنيين الفلسطينيين في غزة يعانون من الجوع والعطش.

وتدعم الولايات المتحدة إيصال المساعدات لغير المقاتلين في غزة بطريقة لا تسمح لحماس بالاستفادة منها. ومنذ أسابيع، يدعو أعضاء المجلس إلى استئناف تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة. وهناك الآن وسيلة يمكن من خلالها القيام بذلك. فمؤسسة غزة الإنسانية كيان مستقل أُنشئ لتوفير آلية آمنة قادرة على إيصال المساعدات مباشرة إلى المحتاجين دون تمكين حماس من سرقة المساعدات أو نهبها أو استخدامها لأغراضها الخاصة. وتوجد ضمانات لكفالة وصول المساعدات إلى المدنيين الفلسطينيين في غزة والحيلولة دون تحويل حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين والمنظمات الإجرامية لوجهتها، مع ضمان الحفاظ على أمن إسرائيل في الوقت نفسه.

في آذار/مارس، استمع المجلس إلى شهادة مؤثرة من الرهينة المحرر السيد إيلي شرابي (انظر S/PV.9882) الذي قال إنه شاهد بنفسه خاطفيه من حماس وهم يحملون عشرات وعشرات الصناديق من المساعدات التي تحمل شعارات الأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى النفق الذي كان محتجزاً فيه رهينة. وهذا سلوك غير مقبول، بدأ قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحان الوقت لتجربة حل حقيقي يضمن وصول المساعدات إلى المدنيين الذين خُصصت

لهم – وليس إلى حماس. وتوفر خطة مؤسسة غزة الإنسانية وسيلة للقيام بذلك. وقد أوفدت الولايات المتحدة أعضاء بارزين في الحكومة إلى إسرائيل لوضع الطرائق اللازمة لذلك. وبينما قد تقرر بعض المنظمات الإنسانية في نهاية المطاف عدم الانخراط في تلك المحادثات، إلا أن منظمات أخرى اختارت مساراً بنّاءً بقدر أكبر وستتمكن من تقديم المساعدات بطريقة مناسبة ونأمل أن يحدث ذلك قريباً جداً. ونقدر استعداد تلك المنظمات لمناقشة أسئلتها وشواغلها وللعمل على إزالة أي تحديات.

وندعو الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي إلى العمل مع مؤسسة غزة الإنسانية في تقديم المساعدة للمدنيين. وقد أعربت مؤسسة غزة الإنسانية عن التزامها بتقديم المساعدات بما يتوافق مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في النزاهة والحيادية والاستقلالية والإنسانية. في الواقع، ذكرت المؤسسة أن هذه القيم ليست مجردة. فهي تشكل كل قرار نتخذه وكل إجراء نقوم به. وشأنها شأن جميع منظمات الإغاثة، يُسمح للمؤسسة بضمان أمنها الخاص حتى تصل السلع إلى المدنيين المحتاجين. فطوال هذه الحرب، شهدنا أمثلة مخيبة للآمال ومقلقة بشدة على اختراق إرهابيي حماس للمنظمات الإنسانية والدولية. ومعارضة هذه الخطة، التي ستسمح بإيصال كميات كبيرة من المساعدات بشكل آمن ومأمون مباشرة إلى من يحتاجونها، مع منع الإرهابيين والمجرمين من تحويل وجهتها، لا تشكل مسارا إيجابيا. لذلك نحث الأمم المتحدة على مواصلة المناقشات التي أشار إليها وكيل الأمين العام فليتشر لاستكشاف طريقة للمضي قدماً في مساعدة أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويجب على أي شخص جاد في استعادة تدفق المساعدات أن يدعم هذا الجهد المهم.

إن للمنطقة في نهاية المطاف خياراً. فيمكنها إما أن تستمر في السماح لإيران ووكلائها، مثل حماس، بإملاء مستقبل المنطقة أو يمكنها بدلاً من ذلك أن تختار طريقاً للمضي قدماً نحو مستقبل أكثر ازدهاراً لجميع شعوبها.

ويمكننا أن نبدأ بتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية لأولئك الذين عانوا خلال النزاع من خلال دعم طريقة جديدة لإيصال المساعدات.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب الصومال بعقد هذه الجلسة العاجلة بشأن الحالة الإنسانية وحماية عمال الإغاثة في غزة. ونشكر وكيل الأمين العام السيد توم فليتشر والسيدة أنجيليكا جاكوم، مديرة مكتب الاتصال لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نيويورك، على إحاطتيهما الواقعيتين.

يشعر وفدنا بجزع شديد إزاء الكارثة الإنسانية المتفاقمة في غزة. لقد تسببت الحملة العسكرية الإسرائيلية المستمرة، في تجاهل صارخ للقانون الدولي ونداءات المجلس المتكررة، بمعاناة لا يمكن تصورها للمدنيين. وأوصل حصار غزة، وخاصة في مناطقها الشمالية، السكان إلى حافة المجاعة والموت جوعاً. يستخدم التجويع حالياً كوسيلة للحرب. إذ يُحرم الأطفال والنساء وكبار السن من الغذاء والماء والدواء المنقذ للحياة.

ويرفض الصومال بشدة الاقتراح الذي قيل إن إسرائيل طرحته لفرض آلية أحادية الجانب لتوزيع المساعدات في غزة. إن مثل هذا النهج يتعارض مع مبادئ الحياد والنزاهة الإنسانية، ويقوض دور الأمم

المتحدة ووكالاتها وينتهك التدابير المؤقتة الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية. فالمساعدة الإنسانية يجب ألا تسيس أبداً.

ونشعر بانزعاج بالغ إزاء وتيرة الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل ما لا يقل عن 273 عامل إغاثة منذ بداية الأعمال العدائية، وهو أعلى رقم سُجل في أي نزاع على الإطلاق. يشمل ذلك الأطباء والممرضين والممرضات والمسعفين وموظفي الأمم المتحدة. ويشكل استهداف العاملين في المجال الإنساني والمرافق الطبية انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني ويجب مساءلة المسؤولين عن ذلك مساءلة كاملة.

يدعو الصومال إلى إدخال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق عبر جميع المعابر، بما في ذلك معبر رفح وكرم أبو سالم. ويتعين على إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تسهل إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع مناطق غزة.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء تصعيد الإجراءات العقابية التي تستهدف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وندين وقف تمويلها وعرقلة عملياتها. تمثل هذه الإجراءات اعتداءً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وانتهاكاً للولاية التي منحتها الجمعية العامة للأونروا. ويؤكد وفد بلدي من جديد دعمه الثابت لعمل الوكالة الذي لا غنى عنه. ويجب رفض أي محاولة لتهجير الفلسطينيين قسراً من غزة أو أي مكان آخر في الأراضي الفلسطينية المحتلة رفضاً قاطعاً.

ويبقى حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين غير قابل للتفاوض ويجب التمسك به وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويدين وفد بلدي الجهود الإسرائيلية المستمرة لتوسيع المستوطنات غير القانونية ومصادرة الأراضي وتغيير التركيبة الديموغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة. ويمثل تصعيد التوغلات العسكرية وعنف المستوطنين، بمساعدة جيش الدفاع الإسرائيلي، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. ونشدد على ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ونؤكد من جديد على دور الوصاية الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية في حماية الأماكن الدينية في المدينة.

ويجب أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. إننا ندعو إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار، وإنهاء الحصار، والإفراج الآمن عن جميع المعتقلين واستعادة الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء غزة.

ويؤيد الصومال عقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المقبل للتسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين في حزيران/يونيه المقبل، الذي تشارك في رعايته المملكة العربية السعودية وفرنسا، باعتباره خطوة حاسمة نحو إحياء عملية سياسية ذات مغزى. ونحث جميع الأطراف على دعم تلك المبادرة وضمان أن تؤدي إلى تقدم ملموس نحو حل عادل ودائم – حل يضمن الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشريف، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام توم فليتشر والمديرة جاكوم، مديرة مكتب الاتصال لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نيويورك، على إحاطتيهما الواقعيتين. كما أشكر الدانمرك وفرنسا واليونان وسلوفينيا والمملكة المتحدة على دعوتها لعقد هذه الجلسة العاجلة في ظل القلق المتزايد بشأن الوضع الكارثي في غزة.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء المعاناة والجوع الذي لا يمكن فهمه والذي يعاني منه المدنيون في غزة. منذ شهر آذار/مارس، لم تدخل أي شاحنة أو حبة طحين واحدة إلى غزة. كل يوم، نشهد صوراً مروعة لأطفال هزيلين حتى العظم. إن مشاهدة مثل هذه الصور في عام 2025 وصمة عار على ضميرنا الأخلاقي المشترك.

وقد أكدت الأمم المتحدة، وكذلك أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك جمهورية كوريا، بوضوح أن إسرائيل ملزمة، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بضمان توفير الإمدادات الغذائية والطبية اللازمة للسكان الفلسطينيين في غزة، على النحو المفصل في المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة.

كما نود أن نؤكد على تصاعد صيحات الاحتجاج من الوكالات الإنسانية، بما في ذلك الأمم المتحدة، التي تصف الوضع المروع في غزة. وقد أشار تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي المدعوم من الأمم المتحدة أمس تحديداً، كما ذكر مقدمو موجز اليوم، إلى أن جميع السكان في غزة يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث يواجه نصف مليون شخص المجاعة.

كما أننا نشعر بالقلق إزاء الاقتراح الإسرائيلي الأخير بشأن طريقة جديدة لتوزيع المساعدات في غزة، والتي بموجبها لن يُسمح بدخول سوى 60 شاحنة مساعدات يومياً إلى غزة؛ وسيُطلب من المدنيين الفلسطينيين الضعفاء والمصابين التنقل لمسافات طويلة إلى مراكز المساعدات العسكرية لتلقي كميات محدودة من المواد الأساسية.

عندما بدأت إسرائيل ردها العسكري على الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ادعت إسرائيل أنها تقاتل حماس، وليس المدنيين. ومع ذلك، فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن النساء والأطفال يمثلون أكثر من نصف الوفيات التي تزيد عن 50 000. وبالتالي، فإننا نحث إسرائيل مرة أخرى على حماية المدنيين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية والرفع الفوري للحصار القاسي الذي تفرضه على قطاع غزة والسماح بتدفق المساعدات دون عوائق إلى جميع أنحاء القطاع.

وننتهز هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا للجهود الدؤوبة وغير الأنانية التي تبذلها الوكالات الإنسانية الرئيسية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي تعمل في الميدان في ظروف لا ترحم.

وفي الوقت نفسه، نكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. في هذا الصدد، نثني بشدة على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتأمين الإفراج عن الرهائن الإضافيين عن طريق التفاوض. نرحب كل الترحيب بالإفراج عن عيدان ألكسندر ذي الجنسية الإسرائيلية

– الأمريكية المزدوجة والذي تحقق بفضل مفاوضات دؤوبة وليس من خلال تجدد الأعمال العدائية. وكما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، نأمل أن يكون الخطوةَ الأولى الضرورية لوضع حد في النهاية للنزاع الوحشي الدائر في غزة.

ولا تتوقف شواغلنا، للأسف، عند حدود غزة. ويشكل عدم الاستقرار والعنف المتواصلين في الضفة الغربية، إلى جانب التوسع الاستيطاني المستمر، مصدراً آخر للخوف في المنطقة. كما لم تتوقف الأعمال العدائية في المنطقة ككل، بما في ذلك في لبنان وسورية واليمن. وتدفع الحالات الإنسانية المتفاقمة في تلك المناطق المجتمعات إلى حافة الهاوية.

ولكننا نرى أيضًا بريق أمل فيما يتعلق بتعزيز الحوار والسلام في المنطقة. وما يثبت أن الحوار ممكن بالفعل حتى في هذه الفترة من العنف المحتدم، بل أن ثمة حاجة ماسة إليه لبناء سلام طال انتظاره، هو الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الوقت المناسب بين الولايات المتحدة والحوثيين لوقف الأعمال العدائية المتبادلة وكذلك المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسورية والمفاوضات التي تجريها الولايات المتحدة مع إيران في عُمان. ولذلك، نشجع جميع الأطراف في المنطقة على مواصلة الالتزام بالدبلوماسية من أجل استئناف وقف إطلاق النار في غزة وكذلك من أجل مستقبل أفضل للمنطقة.

لا تزال الغالبية العظمى من المجتمع الدولي ملتزمة بقوة بحل الدولتين. وبالنظر إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين المزمع عقده في حزيران/يونيه المقبل برئاسة مشتركة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، تأمل جمهورية كوريا بصدق أن يتم التمكن قريبا من تنشيط عملية السلام لتحقيق حل الدولتين.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد توم فليتشر، ومديرة مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نيويورك، السيدة أنجيليكا جاكوم، على إحاطتيهما الصادقتين اللتين تعكسان واقعا مأساويا بشأن الحالة التي تزداد سوءا في قطاع غزة.

نضطر اليوم مرة أخرى للتكلم عن حالة لا يمكن وصفها إلا بأنها كارثة إنسانية. وتتعرض غزة على مدار 10 أسابيع متتالية لحصار شديد استأنفته السلطات الإسرائيلية. فالملايين من سكان القطاع محرومون من الإمدادات الغذائية الحيوية والمياه والرعاية الطبية، والمجاعة تنتشر بسرعة، كما ذُكر اليوم وفقًا للإحصائيات ذات الصلة التي نُشرت أمس.

ونتلقى كل يوم تقارير مقلقة تفيد بأن الإمدادات الأساسية في القطاع على وشك النفاد وأن المرافق الطبية والمراكز الإنسانية توقفت عن العمل والمخابز المتبقية تغلق أبوابها. وفي الوقت نفسه، فإن العشرات من شاحنات المساعدات الإنسانية التي تحمل أطنانا من الأغذية والأدوية والوقود متوقفة على الحدود حيث منعتها السلطات الإسرائيلية من الوصول إلى غزة.

يجب أن ندرك جميعا أن كل دقيقة تأخير وكل يوم من الحصار يعني فقدان أرواح جديدة. وهذا يعني استمرار معاناة الأطفال وموتهم بسبب سوء التغذية واضطرار العائلات إلى البقاء في العراء وسط الأنقاض.

ويعني أيضا أن الأطباء وعمال الإغاثة يكافحون من أجل إنقاذ الأرواح في الوقت الذي يفتقرون فيه إلى الموارد الضرورية للقيام بعملهم.

فبدلاً من إبداء الإرادة السياسية وفتح المعابر الحدودية، أعلنت القدس الغربية عن استحداث آلية جديدة لتوزيع المساعدات لم تحظَ، كما نعلم، بدعم الأمانة العامة للأمم المتحدة أو شركائها في المجال الإنساني العاملين مباشرة في الميدان. وتجبر القيادة الإسرائيلية، بتقديمها هذه المبادرة، وكالات الأمم المتحدة على أن تصبح متواطئة في العملية العسكرية الإسرائيلية، مما يعرض حياد الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة ونزاهتها للخطر. وفي ظل هذه الظروف، فإن التمكن من تقديم مساعدات فعالة لمليونَي فلسطيني أصبحوا رهائن لهذه القرارات السياسية والعسكرية، حتى في حال تنفيذ الخطط الإسرائيلية، أمر مستبعد إلى حد كبير.

وفي كل يوم، يخاطر العاملون في المجال الإنساني في غزة والضفة الغربية بحياتهم لأداء مهمتهم. ويواجه هؤلاء الأشخاص الشجعان باستمرار تهديدات وهجمات وعقبات ممنهجة تعترض عملهم. ويتزايد باطراد عدد الضحايا في صفوف العاملين في المجال الإنساني. وقُتل 418 موظفا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، من بينهم 295 من موظفي الأمم المتحدة و 290 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتُبيّن هذه الأرقام مرة أخرى عدم فعالية آلية تفادي التضارب التي تنفذها الأمانة العامة والتي لم تنقذ للأسف حياة العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، يجب أن نتذكر الحادثة التي تعرضت لها قافلة المساعدات الإنسانية التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. ففي 23 آذار/مارس، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار بدم بارد على أفرادها في ضواحي رفح. وكان من بين القتلى ثمانية مسعفين وخمسة من أفراد الدفاع المدني وأحد موظفي الأونروا. وقد اعترفت إسرائيل بتورطها وفتحت تحقيقًا. ولكننا لم نحصل بعدُ على أي دليل يثبت أن سيارات الإسعاف كانت تقل أعضاء من حماس، كما يؤكد الممثلون الإسرائيليون. وهذه حالة فظيعة تحتاج إلى إجراء تحقيق شامل فيها.

لا يمكن بأي شكل من الأشكال تبرير الحالة التي تجد الأونروا وموظفوها أنفسهم فيها. ويجري حاليا إبعاد الوكالة، التي قدمت مساعدات حيوية للفلسطينيين لأكثر من 75 عامًا، بصورة منهجية عن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجري قصف مرافق الأونروا الطبية والتربوية وتدميرها ويتعرض موظفوها للاعتداءات والاستجواب والملاحقة القضائية بطريقة منهجية. ويساورنا القلق إزاء ما يروج عن ارتكاب أعمال عنف جديدة، بما في ذلك شن هجمات على مدارس الأونروا والاستيلاء على المرافق التربوية والملاجئ المؤقتة للنازحين. وفي هذا السياق، نود التذكير بأن تلك الحوادث تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ومبدأ حرمة ممتلكات الأمم المتحدة وأصولها.

وتتطلب الحالة الراهنة اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة. إن ضمان الوصول المستدام وبلا عوائق للمساعدات الإنسانية ليس حلا سحريا، بل هو شرط مسبق ضروري جدا من أجل تخفيف معاناة المدنيين في غزة. إنها، أولاً وقبل كل شيء، مسألة إنسانية أساسية. وندعو إسرائيل إلى ضمان حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ورفع الحصار الإنساني الذي يشكل انتهاكًا صارخًا للمواد 55 و 56 و 59 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن توفير الإمدادات الكافية للمدنيين في الأراضي المحتلة.

وكما رأينا في العديد من المناسبات، من المستحيل وصول المساعدات الإنسانية بالكامل وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني أثناء استمرار الأعمال العدائية. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر دعوتنا للأطراف إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وإلى استئناف المرحلة الثانية من المفاوضات التي تنص على إطلاق سراح المحتجزين قسرا وانسحاب الوحدات الإسرائيلية من غزة.

ونرحب بإفراج حركة حماس عن الرهينة عيدان ألكسندر الذي يحمل الجنسيتين الأمريكية والإسرائيلية. ويحدونا الأمل في أن تساعد بادرة حسن النية هذه في التوصل سريعا إلى اتفاقات بين حماس وإسرائيل من خلال وساطة مصر وقطر والولايات المتحدة. ويمكن أن يصبح هذا السيناريو مقدمة لإعادة إطلاق عملية السلام، على أساس حل الدولتين، بهدف نهائي يتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ضمن حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وقد تتمثل إحدى المحطات المهمة في هذا المسار في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي سيُعقد في حزيران/يونيه في نيويورك برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السعودية وفرنسا. ونعتزم المشاركة بفعالية في هذا المؤتمر.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المملكة المتحدة وفرنسا والدانمرك وسلوفينيا واليونان على طلب عقد هذه الجلسة التي جاءت في الوقت المناسب والتي تؤيدها أيضا الجزائر وغيانا. كما أشكر وكيل الأمين العام توم فليتشر والمديرة أنجيليكا جاكوم على إحاطتيهما الهامتين والمقنعتين جدا والواقعيتين في الوقت نفسه.

تعرب سيراليون عن تقديرها العميق لجميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يواصلون تقديم المساعدة المنقذة للحياة في أصعب الظروف وأخطرها في قطاع غزة. ونشيد بالعاملين في المجال الإنساني الذين جادوا بأرواحهم خدمةً للبشرية.

لا تزال سيراليون تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة. ويُوجَّه انتباه المجلس مرة أخرى إلى الأزمة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة والضفة الغربية على السواء وإلى المخاطر التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني يومياً في جهودهم لتقديم الخدمات الضرورية لبقاء المدنيين على قيد الحياة. ووفقاً لأحدث التقارير، فقد قُتل أكثر من 000 62 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. وهُجِّر قسراً ما لا يقل عن 1.7 مليون شخص. وتحولت أحياء بأكملها إلى أنقاض ودُمرت البنية التحتية الحيوية وخرجت جميع المستشفيات تقريباً عن الخدمة.

ويلوح خطر المجاعة، لا سيما في شمال غزة. وكما جاء في الإحاطة – وهو أمر يستحق التكرار – يقدر أحدث تقرير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن حوالي 2.1 مليون شخص – أي قطاع غزة بأكمله – يواجهون خطر المجاعة بشدة، حيث يواجه أكثر من نصف مليون شخص خطر الموت جوعاً بعد 19 شهراً من النزاع والنزوح الجماعي والقيود الشديدة المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية وانهيار المنظومة الغذائية. ويساهم نقص الغذاء والدواء والمياه النظيفة في انتشار الأمراض وارتفاع معدل الوفيات، خاصة في مخيمات النازحين داخلياً المكتظة والتي لا تتوفر فيها الشروط الصحية. ولا يزال

الأطفال والفئات الأشد ضعفاً يتأثرون بشكل غير متناسب ويعانون من سوء التغذية والصدمات النفسية، وهم معرضون للخطر. وتأجيل الجولة الرابعة من التطعيمات ضد شلل الأطفال أمر مقلق للغاية ويزيد من خطر تفشي المرض. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الحصار يقيد بشدة إيصال اللوازم الطبية وتقديم خدمات الرعاية الطبية.

إن حجم الخسائر البشرية والنزوح والدمار لم يسبق له مثيل. وكما قال الأمين العام، فإن "غزة تتحول إلى مقبرة للأطفال"، واصفاً الوضع بأنه "فعل لاأخلاقي وكارثة إنسانية" ومحذراً من "أننا نواجه خطراً شديداً يتمثل في انهيار منظومة المساعدة الإنسانية". ويجب أن تُحفّز تلك الكلمات، المستندة إلى الحقائق، على اتخاذ إجراء عالمي عاجل وموحّد. ويجب علينا كمجلس وكمجتمع دولي ألا نسمح لهذه المعاناة الهائلة بأن تصبح أمراً طبيعياً. ويجب أن نتصرف على وجه الاستعجال وبوضوح وتعاطف. فتكلفة التقاعس أو التصرف الانتقائي لا تقاس بارتفاع عدد القتلى فحسب، بل أيضاً بتآكل الثقة العالمية في النظام المتعدد الأطراف.

ولا تزال الأعمال العدائية المستمرة، مقترنة بالحصار المفروض على السلع الإنسانية والتجارية والنزوح الواسع النطاق للمدنيين، تعيق العمليات الإنسانية وتزيد من معاناة السكان. وتؤكد سيراليون أنه يجب على الأطراف أن تلتزم على نحو صارم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة، تتحمل دولة إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الرئيسية عن سلامة ورفاه السكان المدنيين الخاضعين لسيطرتها الفعلية. ويشمل ذلك الالتزام بتيسير الإغاثة الإنسانية وحماية البنية التحتية المدنية والتقيد بمبدأ عدم التمييز في توفير المعونة.

ونشدد على وجوب الاضطلاع بجميع الأنشطة الإنسانية داخل قطاع غزة والضفة الغربية وفقاً للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلالية، على أن تكون حماية المدنيين ورفاههم محور التركيز. ويشمل ذلك عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي كلّفتها الجمعية العامة بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين ريثما يتم التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم. وعلاوة على ذلك، يجب أن نشير إلى أن الحق في الدفاع عن النفس يجب ألا يُفَسَّر بطرق تبطل المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لا سيما في حالة الاحتلال. وكما ذكّر الأمين العام المجلس،

> "في حين أن [دولة] إسرائيل لديها شواغل أمنية مشروعة، إلا أن الطريقة التي تتبعها في عملياتها العسكرية تتسبب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين ودمار هائل".

ويجب التقيد بمبدأ التناسب. فالمدنيون والأعيان المدنية ليسوا أهدافاً مشروعة. ونكرر التأكيد أيضاً على أن الجهات من غير الدول، بما في ذلك حماس والجماعات المسلحة الأخرى، عليها التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. فالهجمات التي تستهدف المدنيين وأخذ الرهائن واستخدام المناطق المدنية في العمليات العسكرية أفعال غير قانونية ويجب أن تتوقف.

وبشكل أعم، تشعر سيراليون بقلق متزايد إزاء تآكل احترام المعايير القانونية الدولية في سياق الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقديم المساعدات العسكرية دون إيلاء الاعتبار الكافي للقانون الإنساني قد

يشكل تسهيلا لارتكاب انتهاكات للقانون الدولي. ولذلك، يجب تطبيق القانون الدولي بشكل متسق ومحايد؛ وإلا سيسود الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، تشير سيراليون إلى التدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل). فقد أمرت المحكمة إسرائيل "باتخاذ جميع التدابير التي في حدود سلطتها لمنع ارتكاب جميع الأعمال" المحظورة بموجب المادة الثانية من الاتفاقية، بما في ذلك "إخضاع الشعب الفلسطيني عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميره المادي". كما أمرت المحكمة إسرائيل بأن "تضمن، بأثر فوري، عدم ارتكاب قواتها العسكرية أياً من الأعمال المذكورة أعلاه"، وأن "تتخذ تدابير فعالة تمكن من توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها". وتلك التزامات قانونية ملزمة. وتدعو سيراليون على وجه الاستعجال إلى الامتثال الكامل لتلك التدابير وتشير إلى أن استمرار عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية أو فرض شروط تهدد الحياة قد يؤدي إلى نشوء مسؤولية قانونية دولية.

لا يمكن فصل الكارثة الإنسانية في غزة عن سياقها السياسي والتاريخي الأعم. فجذور دورات العنف المتكررة، بما في ذلك المأساة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والتي لا تزال تتكشف منذ ذلك الحين، تكمن في الاحتلال الذي طال أمده للأرض الفلسطينية والذي دخل الآن عامه السادس والسبعين، مقترنا بغياب عملية سياسية ذات مصداقية واستمرار إنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وتعتقد سيراليون أنه ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للاحتلال والتوسع الاستيطاني والإقصاء السياسي، فإن آفاق السلام الدائم ستبقى بعيدة المنال. ولذلك، فإن اللجوء المستمر إلى تدابير تشكل عقابا جماعيا أمر يتعارض مع القانون الدولي الإنساني ويشكل عاملا رئيسياً لعدم الاستقرار. ولا يؤدي الإفلات من العقاب والإقصاء إلا إلى إدامة دورة العنف. ويجب أن يرتكز السلام المستدام على القانون والعدالة والإرادة السياسية. ولذلك، فإننا ننضم إلى المتكلمين الآخرين في الدعوة إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار وإلى إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق من خلال جميع القنوات المتاحة وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وإطلاق سراح جميع الرهائن.

إن استمرار الاتصالات الدبلوماسية ضروري لتوطيد أي وقف لإطلاق النار ومعالجة الشواغل السياسية والإنسانية العالقة. ونرحب بالإفراج عن أحد الرهائن الـ 59 المتبقين ونكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المحتجزين منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وتؤكد سيراليون من جديد دعمها الثابت لإيجاد حل عادل ودائم عن طريق التفاوض، بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وبما يؤدي إلى وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المملكة المتحدة وفرنسا والدانمرك وسلوفينيا واليونان على مبادرة الدعوة إلى عقد جلسة اليوم وأشكر وكيل الأمين العام فليتشر والسيدة جاكوم على إحاطتيهما.

لقد أصبحت غزة جحيماً حقيقياً. ويتسبب استمرار القصف والغارات من جانب إسرائيل في سقوط ضحايا من المدنيين كل يوم. في يوم 7 أيار/مايو وحده، أزهقت حياة أكثر من 100 شخص. وأدى استمرار الحصار لأكثر من شهرين إلى استنفاد إمدادات البقاء على قيد الحياة في غزة. إذ ينتشر الجوع والمرض

بسرعة. ووفقاً لتقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، يعاني سكان غزة من نقص حاد في الغذاء، حيث يعاني ما يقرب من نصف مليون شخص من حالة جوع كارثية. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى توحيد كافة الجهود واتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حد للمأساة الإنسانية في غزة. وسأدلي بنقاط ثلاث.

أولاً، لا بد من استئناف المساعدات الإنسانية. ويتعين على إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني من خلال رفع الحصار فوراً واستعادة الوصول الكامل للإمدادات. لقد أصبحت غزة المكان الأكثر خطورة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، حيث قُتل أكثر من 400 عامل في المجال الإنساني في النزاع الحالي. ونعرب عن تعازينا في جميع من قضوا نحبهم من العاملين في المجال الإنساني وندعو إلى إجراء تحقيق شامل ومحاسبة كاملة. وينبغي احترام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وضمان كرامتها وسلامتها وكفاءتها التشغيلية. وفي الآونة الأخيرة، اقترحت دولة معينة ما يسمى بخطة التوزيع الإنساني. وننوه بأن الأمم المتحدة رفضت رفضاً قاطعاً تلك الخطة المزعومة. يجب عدم استخدام المساعدة الإنسانية كسلاح، ويجب التمسك بمبادئ النزاهة والاستقلالية والحياد في جميع الأوقات.

ثانياً، إن تحقيق وقف دائم لإطلاق النار هو أولوية قصوى. فالوسائل العسكرية لن تحل المشكلة. وإطالة أمد القتال لن يؤدي إلا إلى مزيد من القتل والوفيات، بدلاً من تهيئة الظروف المواتية لإنقاذ الرهائن. إن الصين تحثّ إسرائيل على الوقف الفوري لهجومها العسكري على غزة. ونرحب بإطلاق سراح الرهينة الأمريكي أمس. ونأمل أن تتبنى الولايات المتحدة، بصفتها دولة ذات تأثير كبير على الطرف المعني، موقفاً عادلاً ومسؤولاً وأن تساهم في الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة.

ثالثاً، إن تنفيذ حل الدولتين هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض رفضاً جماعياً أي إجراءات أحادية الجانب تقوض أساس حل الدولتين، وينبغي أن يكثف جهوده لتوفير الدعم والضمانات للعملية السياسية الرامية لتعزيز ذلك الحل. ووفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة في القرار دإط-24/10، من المقرر عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن حل الدولتين في حزيران/يونيه. ومن المأمول أن يعطي هذا التجمع زخماً جديداً لبناء توافق واسع في الآراء داخل المجتمع الدولي واتخاذ إجراءات ملموسة نحو تنفيذ حل الدولتين.

وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي وبذل الجهود الدؤوبة من أجل إنهاء الحرب في غزة وتخفيف الكارثة الإنسانية وتحقيق حل الدولتين والتوصل في نهاية المطاف إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليونان.

وأود بدوري أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد فليتشر، ومديرة مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نيويورك، السيدة جاكوم، على إحاطتيهما اليوم.

لم تصل أي مساعدات إنسانية إلى سكان غزة منذ أكثر من شهرين. إن احتياجاتهم لا يمكن أن تنتظر، لا سيما احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأطفال، في وقت استنفدت فيه مخزونات برنامج

الأغذية العالمي من المواد الغذائية واستمرت المطابخ المجتمعية في الإغلاق. يحتاج الأطفال أيضاً إلى التطعيمات الروتينية، في الوقت الذي لا يزال فيه خطر الأمراض والعدوى المنقولة عن طريق المياه يتربص بهم. إن انعدام الأمن في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والإغلاق الجزئي أو الكامل للعيادات، والوصول المحدود للغاية للوقود، وتزايد حوادث السرقة والنهب، هي أمور ترسم صورة قاتمة.

وفي الوقت الذي استؤنفت فيه الأعمال العدائية مع الأسف ولا تزال المفاوضات مستمرة، باتت مسألة توزيع المساعدات بحاجة إلى المعالجة بشكل صحيح. إننا ندعو بإلحاح إلى إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع بأمان ومن دون شروط ولا عوائق واستعادة إمكانية الوصول إلى الكهرباء والمياه. وينبغي تحديد الخطوات التالية على أساس الحوار والتعاون. وقد أكدت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً استعدادها لتوسيع نطاق إيصال الإمدادات والخدمات الحيوية بمجرد رفع الحصار. إلا أن من الأهمية بمكان ضمان أن تلتزم أي خطة مقترحة بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وهي الإنسانية والنزاهة والاستقلالية والحياد.

علاوة على ذلك، ينبغي لأي خطة أن تشمل جميع أنحاء غزة، مع مراعاة احتياجات الشرائح الأثقل حركة والأكثر ضعفاً من سكانها. وينبغي أن يكون دورها مكملاً وداعماً للعمليات الإنسانية القائمة داخل القطاع. أخيراً وليس آخراً، يجب تطبيق معايير أمنية معينة لتجنب أي زعزعة أخرى للاستقرار ومنع حماس من الاستمرار في استغلال المساعدات الإنسانية على حساب السكان المدنيين. ويجب أن تبقى حماية المدنيين وإتاحة الوصول إلى المساعدات والخدمات الإنسانية دون عوائق مبدأين مطلقين غير قابلين للتفاوض في جميع الأوقات، كما ينص القانون الدولي، وتحديداً اتفاقيات جنيف. وتنطبق نفس المبادئ على العاملين في المجال الإنساني الذين تتعرض سلامتهم وأمنهم للخطر بشكل يومي. ولا تزال العمليات الإنسانية تتعرض لقيود شديدة على الحركة وتواجه أنشطة عسكرية وهجمات. لا تعطل هذه الأعمال عمليات الإغاثة فحسب، بل تعرض أيضاً حياة عمال الإغاثة للخطر.

ونضم صوتنا إلى زملائنا من الدول الأعضاء في الترحيب بالإفراج عن عيدان ألكسندر أمس. ويجب معاملة جميع الرهائن معاملةً إنسانيةً وإطلاق سراحهم فوراً ودون شروط. وقد كان أعضاء مجلس الأمن واضحين باستمرار في هذا الشأن منذ الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – وهي الهجمات التي أدانتها اليونان مراراً وتكراراً.

كما تتفاقم الحالة الإنسانية في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونشعر بقلق بالغ إزاء أوامر الإغلاق الأخيرة التي صدرت بحق ست مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في القدس الشرقية والهجمات المستمرة على المدارس التي تؤوي النازحين، بما في ذلك الهجوم الأخير على مدرسة تابعة للأونروا في البريج، حيث أفادت التقارير أنه قد أدى إلى مقتل العشرات من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال. إن التعليم ليس امتيازاً: إنه حق أساسي من حقوق الإنسان ويجب حمايته في جميع الأوقات. ويبقى دور الأونروا محورياً ولا غنى عنه في هذا الصدد. كما نعرب عن قلقنا إزاء التقارير التي تتحدث عن استمرار عنف المستوطنين في الضفة الغربية، حيث لا يزال أكثر من 000 40 شخص مهجّرين، وتعرضت ممتلكات الفلسطينيين للهدم والمصادرة وازدادت الأنشطة الاستيطانية بشكل كبير.

ونحث أطراف النزاع على بذل جهود مخلصة للتفاوض والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. كما نكرر دعوتنا للإفراج الفوري عن جميع الرهائن. ويبقى هدفنا هو التوصل إلى حل للدولتين وفقاً لقرارات مجلس الأمن، حيث يمكن لفلسطين وإسرائيل العيش في سلام وأمن. ونكرر موقفنا بأن الخطة العربية لغزة، كما قدمتها مصر، تشكل نقطة انطلاق جيدة نحو التخطيط لإعادة الإعمار. ويجب أن يضمن أي سيناريو "لليوم التالي" دوراً قيادياً للسلطة الفلسطينية بعد إصلاحها. ولا يمكن أن يكون لحماس أي دور في سيناريو اليوم التالي في غزة والمنطقة، وينبغي ألا تكون حماس في وضع يسمح لها بتهديد إسرائيل. ونثني على مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية لجهود الوساطة الدؤوبة التي يبذلونها. كما أننا نتطلع إلى مؤتمر حزيران/يونيه المقبل الذي ستشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته – وهو ما قد يكون علامة فارقة في تعزيز حل الدولتين وإحلال السلام الدائم في المنطقة. ففي النهاية، لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال الحوار والدبلوماسية والتفاهم المتبادل.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر المملكة المتحدة وفرنسا والدانمرك واليونان وسلوفينيا، وكذلك الجزائر وغيانا، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن الحالة الإنسانية المروعة في غزة، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب.

وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطته المؤلمة، وعلى نداءاته التي لا تكل من أجل الإنسانية في مواجهة الأهوال المستمرة وعلى جهوده، إلى جانب جهود منظومة الأمم المتحدة ككل، في وقت تسوده أزمة خطيرة. وأود كذلك أن أشكر المديرة أنجيليكا جاكوم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الإحاطة التي قدمتها بشأن أحدث تقرير عن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الذي أكد على ما يلي:

"إن السلع التي لا غنى عنها لبقاء الناس على قيد الحياة إما أنها استنفدت أو من المتوقع أن تنفد في الأسابيع المقبلة. ويواجه جميع السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد".

والمجاعة هي المصير الوشيك الذي يواجهه ما لا يقل عن نصف مليون شخص.

فنسبة 93 في المائة من أطفال غزة، أي 000 930 طفل، معرضون بدرجة كبيرة لخطر المجاعة. ليس ذلك بسبب عدم توافر الطعام – فالطعام موجود على بعد بضعة أمتار ويتعفن بدلا من أن يصل إلى من هم في أمس الحاجة إليه – ولكن لأن إسرائيل تمنع علانية وبوقاحة وصول المساعدات الإنسانية منذ أكثر من شهرين. هذا تجويع مدبَّر. وهو أبشع أشكال التعذيب والقتل. وإجمالا، يواجه 2,1 مليون شخص خطر المجاعة، حيث يواجه نصف مليون شخص حالة كارثية من الجوع والمجاعة والمرض والموت. وإذا استمرت هذه الحالة، من المتوقع أن يعاني ما يقارب 000 71 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. فإسرائيل تستخدم المساعدات سلاحا، وتطلق العنان للمجاعة، التي تؤثر بقدر أكبر على أصغر

الأطفال. ولو كانت هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة على نية تدمير الشعب الفلسطيني في غزة، فإن هذه المجاعة المصطنعة هي الدليل القاطع.

كان نتنياهو واضحا مرة أخرى بشأن أهداف هذه الحرب ضد شعبنا. فقال أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي يوم الأحد:

”ندمر المزيد والمزيد من المنازل. وليس لديهم مكان يعودون إليه. وستكون النتيجة الحتمية الوحيدة هي رغبة سكان غزة في الهجرة خارج القطاع“.

إنه يعترف بأن الدمار والموت اللذين تنشرهما إسرائيل بشكل تعسفي ومتعمد سيجبران الفلسطينيين في غزة على الرحيل، وأن نية إسرائيل هي بالفعل إبعادهم قسرا – أي تدمير شعب بالموت والتهجير والفظائع التي لا نهاية لها.

ولا تزال الخطة الإسرائيلية للتوزيع المزعوم للمساعدات الإنسانية ترمي إلى تحقيق نفس الأهداف غير القانونية بوسائل أخرى. ورفضت جميع وكالات الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية هذه الخطة، لأنها مجرد استمرار لتحويل المساعدات إلى سلاح، بدفع المدنيين اليائسين والعاملين في المجال الإنساني إلى مناطق عسكرية لتلقي المساعدات أو توزيعها على حساب حياتهم، من خلال حساب السعرات الحرارية، وحرمان الكثيرين من المساعدات – وهم في الغالب أضعف الناس – مما يزيد من إخضاع السكان وترسيخ النزوح القسري. يجب أن تلتزم أي خطة إغاثة بمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والاستقلال والحياد. إن السبب الوحيد وراء الحالة الإنسانية المروعة هو استمرار إسرائيل في الحرمان من المساعدات ومنعها. هذه هي المشكلة التي يجب معالجتها. هناك مخزونات كبيرة من المساعدات الإنسانية، جاهزة للدخول بمجرد رفع الحصار. وذلك يزيد من صعوبة تحمل الحالة ومن طابعها اللا إنساني وإثارتها للاشمئزاز.

ونأمل، بعد إطلاق سراح إيدان ألكسندر بفضل جهود الولايات المتحدة وقطر ومصر، أن ينجح الوسطاء في المضي قدما نحو وقف فوري لإطلاق النار يتيح وقف إراقة الدماء، والتصدي للحالة الإنسانية الكارثية، وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وفي الوقت الراهن، تواصل إسرائيل قصف المستشفيات والملاجئ وتتوعد بمزيد من الموت والدمار. لا بد من وقف هذا الجنون.

لقد أعلن الرئيس ترامب من المملكة العربية السعودية اليوم أن الولايات المتحدة تواصل العمل على إنهاء الحرب بأسرع ما يمكن. ونأمل أن تمكّن زيارة الرئيس ترامب إلى المنطقة من تحقيق وقف إطلاق النار وتهيئة أفق سياسي يكفل الحرية للشعب الفلسطيني والأمن للجميع والازدهار المشترك لمنطقتنا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بإعلان الرئيس ترامب رفع الجزاءات عن سورية وأكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لسيادة سورية ولبنان وسلامة أراضيهما، الأمر الذي يمكن، إلى جانب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي لفلسطين، أن يحدث تحولا في منطقتنا. ونتطلع إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي ستشارك في رئاسته فرنسا والمملكة العربية

السعودية في حزيران/يونيه. ونأمل أن يكون المؤتمر نقطة تحول من الاحتلال إلى الحرية، ومن الموت إلى الحياة، ومن الصراع إلى السلام والأمن المشتركين.

إننا نشهد منع المساعدات بشكل كامل منذ 10 أسابيع، انتهاكا لكل مبادئ القانون الدولي الإنساني وقرارات المجلس وكل نداءات الجمعية العامة، والتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية. ونرى منع جميع الإمدادات من دخول غزة، حتى الإمدادات الضرورية لبقاء السكان المدنيين. ونرى مخابز اضطرت إلى إغلاق أبوابها، ومطابخ مجتمعية اضطرت إلى وقف عملها، ومستودعات أصبحت فارغة وأطفالا يعانون من الجوع. توفي أطفال بسبب سوء التغذية في غزة. وأفادت منظمة الصحة العالمية بأنه "من دون إمدادات كافية من الطعام المغذي والمياه النظيفة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية، سيتأثر جيل كامل إلى الأبد".

إن الوقت هو عدونا، لا سيما وأن الجوع يلتهم أطفالنا ورضعنا وأمهاتهم – حيث تُحرم أسر بأكملها من الطعام أو الماء النظيف أو المأوى، والقنابل هي أفقهم الوحيد ومؤونتهم الوحيدة، ويواجهون الموت مع استمرار الإبادة الجماعية التي تسحق أجسادهم بطريقة أو بأخرى. وفي مواجهة هذه الحالة اللاإنسانية التي لا تطاق، لا يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظر أو يستكين أو يستسلم. بل يجب أن يتصرف بأي وسيلة وبكل الوسائل اللازمة. لدى الأعضاء أدوات متاحة لهم ليتخذوا إجراء، إن أرادوا، إذا ما قرروا استخدامها بشكل جماعي كمجلس أو بصفتهم الوطنية كبلدان، إذا ما كانوا جادين حقا بشأن وضع حد لهذه الجريمة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة. وأود أن أذكّر الأعضاء بالكلمات الختامية لوكيل الأمين العام توم فليتشر اليوم:

> "أما بالنسبة لمن لن ينجوا مما نخشى أن يحصل على مرأى من الجميع، فلا عزاء لهم إن علموا أن الأجيال القادمة ستحاسبنا، نحن في هذه القاعة. لكنها ستحاسبنا، وإن لم نكن قد بذلنا كل ما في وسعنا بجدية، فعلينا أن نخشى هذا الحكم".

ونحييه على كل ما قاله في بيانه اليوم. إنه تحدٍ لمجلس الأمن ولجميع من في القاعة بصفتهم الوطنية ولبقية العالم الذي يشاهدنا ولجميع البلدان غير الممثلة في قاعة مجلس الأمن.

و نُناشد الدول الممثلة حول هذه الطاولة، ومجلس الأمن كهيئة والجمعية العامة وجميع الدول الممثلة داخل الأمم المتحدة أن تنظر على وجه السرعة في اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، دون استثناء، لكسر الحصار اللاإنساني المفروض على أكثر من مليوني شخص وإنهاء المجاعة القسرية العنيفة. ولا يمكن ترك ذلك لأهواء الحكومة الإسرائيلية المهووسة بتجريد أبناء شعبنا من ممتلكاتهم وتشريدهم وتدميرهم. ومن واجبنا الجماعي أن نجد طريقاً للمضي قُدماً في الأيام القليلة المقبلة، إذا استمرت الحالة على ما هي عليها، لإنقاذ ملايين الأرواح المعرضة للخطر.

يجب أن تنتهي المجاعة. ويجب أن تنتهي اللاإنسانية. ويجب أن تنتهي الإبادة الجماعية. ويجب أن ينتهي الاحتلال. ويجب السماح للشعب الفلسطيني بالعيش بحرية وكرامة. ويجب السماح لجميع الشعوب في منطقتنا بالعيش في سلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ كلمتي، أود أن أعرب عن ارتياح إسرائيل لعودة إيدان ألكسندر إلى الوطن بعد ما يقرب من 600 يوم من الأسر لدى حماس. لقد تشرفنا بالترحيب بوالديه، عدي ويائل، في الأمم المتحدة قبل بضعة أشهر فقط. لقد أثرت قوتهم في نفوسنا جميعاً. ونشكر الولايات المتحدة على دورها في تأمين إطلاق سراح إيدان. كما أكدنا من جديد أن إسرائيل لن يهدأ لها بال حتى يتم إعادة جميع الرهائن الـ 58 المتبقين إلى الوطن.

إن التقاريرعن الفترة التي قضاها إيدان في الأسر مقلقة للغاية. لقد تعرض إيدان للتعذيب المستمر، حيث كان مقيداً في قفص من يديه ورجليه ومحروماً من الطعام. هذه هي حقيقة معاملة حماس للرهائن. لهذا السبب يجب أن نعيدهم جميعاً.

استمعت بعناية إلى جميع البيانات اليوم. ولكن عندما شاهدت فيديو والدة إيدان وهي تحتضنه بعد فراق دام حوالي 600 يوم، تذكرت ما يعنيه هذا الأمر حقاً – لم شمل الأمهات بأطفالهن. هذا ما نقاتل من أجله.

وقبل أقل من شهرين، وقف رجل أمام المجلس. كان اسمه إيلي شرعبي. كان ضعيفاً ومصدوماً ولا يزال في حالة حداد على مقتل زوجته وابنتيه وشقيقه على يد إرهابيي حماس. وقد وجد بطريقة ما القوة اللازمة للإدلاء بشهادته حول تجربته كرهينة في أيدي حماس (انظر S/PV.9882). تكلم عن الحق والعدل. وأريد أن أُذكّر مجلس الأمن أنه، في تلك الشهادة، كشف عما كنا نقوله منذ سنوات وما تجاهله الكثيرون في هذه القاعة: إن حماس تسرق المساعدات الإنسانية. وذلك ما قاله أمام أعضاء المجلس. لقد رأى بأم عينيه نقل حزم مساعدات الأمم المتحدة إلى أنفاق حماس. وشاهد الإرهابيين يأكلون كالملوك بينما تُرك هو وزملاؤه الرهائن يتضورون جوعاً. فلتفكروا في هذه الصورة. إن المعونة التي أرسلتها الدول الأعضاء، المعونة التي يمولها دافعو الضرائب فيها، المعونة التي اعتقدوا أنها ستساعد المدنيين، المعونة التي تحمل شعارات الأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، استخدمت في إطعام الإرهابيين لذبح النساء والأطفال. لن تسمح إسرائيل باستمرار ذلك. ولن نسمح ببقاء النظام القديم المعطوب في مكانه. ولن نقبل بآلية إنسانية تدعم المنظمة الإرهابية التي ذبحت شعبنا. ولن نجلس مكتوفي الأيدي بينما يتم تحويل المواد الغذائية والوقود والأموال المخصصة للمدنيين إلى آلة الإرهاب التابعة لحماس. ولن نسمح أبداً باستخدام أخلاقنا كسلاح ضدنا مرة أخرى.

ونُقدر الجهود المبذولة لبناء آلية جديدة، آلية ترتكز على المساءلة، آلية تضمن وصول المساعدات إلى المدنيين وليس الإرهابيين. ببساطة، لن نسمح بتكرار أخطاء الماضي.

ومع ذلك، فقد كنت في هذا المبنى لسنوات عديدة. كان من الصادم أن نرى أن الأمم المتحدة والأمين العام رفضوا الاقتراح حتى قبل أن يتم الانتهاء منه أو الإعلان عنه رسمياً. كم عدد الجلسات التي عقدناها بشأن هذا الاقتراح؟ وقال الأمين العام إنه يرفض المشاركة في "أي مخطط"، هكذا وصفه، لا يفي في نظره بمبادئ "النزاهة والإنسانية والاستقلالية والحياد". المفارقة لا تُصدَّق، إذ إن الآلية السابقة كانت تنتهك كل

مبدأ من تلك المبادئ. هذه ليست دبلوماسية. هذا ليس حياداً. هذا هو التخريب المتنكر في زي المبدأ. إنه لأمر مشين أن ترفض الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي بُنيت على التعاون والحوار العالمي، التعامل مع الدول التي تقدم حلولاً حقيقية. وبدلاً من إصلاح نظامنا المعطوب، يرفض كبار مسؤولي الأمم المتحدة، بمن فيهم الأمين العام غوتيريش، الاعتراف بفشل النظام. ولا يمكننا إلا أن نصل إلى استنتاج واحد: الأمم المتحدة تريد الحفاظ على إطار عمل إنساني يخدم حماس – نظام يغذي الإرهابيين بينما يتضور المدنيون والرهائن جوعاً، نظام خذل شعب غزة وخذل الرهائن بسبب المظاهر والسياسة.

وأقول للأمين العام غوتيريش ما يلي: إن المساعدات التي وصلت إلى أيدي حماس لم تجلب الأمل ولم تُحقق التقدمً. جلبت الموت. هذا الطريق لا يؤدي إلى أي مكان. السيد غوتيريش مدعو للعودة إلى طاولة النقاش. إذا جاء بعيون مفتوحة وآذان مفتوحة، يمكن تحقيق شيء ما.

لقد سُمح لحماس بالاستيلاء على المساعدات والسيطرة على سكان غزة. وقد رأى المجلس عواقب هذا الخطأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولا يمكن تجاهله. كان النظام القديم يُطعم الإرهابيين بينما يعاني المدنيون، ويُحرق الإسرائيليون أحياءً. لا يمكن، ولن يُسمح بتكرار ذلك.

إننا نسمع كل يوم اتهامات شنيعة لا أساس لها من الصحة ضد إسرائيل – بأننا نرتكب جرائم حرب، وبأننا نجوع المدنيين، وبأننا نتعمد عرقلة المساعدات – ولكن هذا اختبار. لو كان المسؤولون الذين يوجهون تلك الاتهامات يصدقون حقاً هذه الاتهامات، ل بذلوا كل ما في وسعهم لإحداث تغيير وتقديم مساهمة، ولشاركوا في حوار بنّاء لضمان وصول المساعدات إلى المدنيين وليس إلى الإرهابيين. وبدلاً من ذلك، اختاروا الافتراء على الحلول.

لقد قمنا في الماضي، كما يعلم جميع أعضاء المجلس، بتسهيل دخول أكثر من 1,7 مليون طن متري من المساعدات الإنسانية إلى غزة – الغذاء والماء والدواء والوقود ومعدات الإيواء. لقد عملنا مع شركاء دوليين لإيصال المساعدات إلى المحتاجين. وعلى الرغم من كل ذلك، لا يزال التضليل مستمراً. وبالأمس فقط، أصدر التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي مرة أخرى تقريراً يزعم أن غزة تواجه – تواجه – المجاعة. هذه مصطلحات جديدة. وقد سمعناها من قبل. وقد قدم التصنيف نفس الادعاء عدة مرات خلال الـ 18 شهراً الماضية. وثبت في كل مرة أنه خاطئ تمامًا. وحتى تحليلات التصنيف نفسها تؤكد عدم وجود المجاعة في غزة، لكنهم يستمرون في استخدام لغة مبالغ فيها، لا تستند إلا إلى افتراضات وسيناريوهات معيبة لم تحدث.

إن لجنة التفاوض الحكومية الدولية لا تجمع البيانات لديها، بل تعتمد فقط على مصادر الأمم المتحدة التي لا تجسد سوى ثلث المساعدات الفعلية التي دخلت غزة خلال وقف إطلاق النار. هذا تلاعب متعمد. فقد تجاهلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الكميات الهائلة من المواد الغذائية والإمدادات التي دخلت غزة خلال فترة توقف القتال. وتجاهلوا تقييماتنا التفصيلية وتحذيراتنا من إخفاقاتهم. ولكن الأهم من ذلك كله، رفضوا الرد على الأدلة التي قدمناها لأنها لم تتناسب مع الرواية.

والحقيقة هي أن حماس جعلت نظام المساعدات السابق مستحيلاً. فهم لا يكتفون بسرقة المساعدات ونهب القوافل وإعدام أبناء شعبهم فحسب، بل أذكّر المجلس بأن حماس لا تزال تحتجز 58 رهينة بريئة بينما نحن نتحدث الآن. وهم لا يخفون ذلك. لذلك، عندما تصر الأمم المتحدة على العودة إلى الإطار القديم، فهي لا تختار الحياد، بل تختار الإنكار.

نحن ممتنون للولايات المتحدة لقيادتها في هذا الجهد الجديد. ونرحب بالمشاركة البناءة للدول الأعضاء الأخرى والمنظمات غير الحكومية التي اعترفت بالحاجة إلى الإصلاح.

إلى أولئك الذين يشجبوننا، أقول إذا كانوا يطالبون إسرائيل بتسهيل المساعدات بينما يتجاهلون كيفية استخدام تلك المساعدات من قبل الإرهابيين، فإنهم لا يدافعون عن القانون الدولي. إنهم يدمرونه. وعليهم أن يوجهوا غضبهم وإحباطهم إلى المنظمة الإرهابية التي تسرق المساعدات التي يدفعون ثمنها.

لا يزال هناك رهائن محتجزين تحت الأرض. سندافع عن شعبنا. وسنعيد رهائننا إلى الوطن. ولن نساهم في أي آلية تمكّن العدو الذي جلب الحرب إلى عتبة بابنا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

إن الأمين العام وقيادة الأمم المتحدة وكل دولة عضو على هذه الطاولة مدعوون للمساعدة في بناء شيء أفضل، والتخلي عن الماضي المحطم وتبني مستقبل أكثر مسؤولية وأكثر أمناً للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد عبد الوهاب (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر السيد توم فليتشر والسيدة أنجيليكا جاكوم على إحاطتيهما القيمتين.

ويُسعدني إلقاء بيان مجموعة الدول العربية. وتثمن المجموعة العربية عقد هذا الاجتماع الطارئ، خاصة في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية المدمرة على قطاع غزة ومحاولاتها فرض سيطرتها الدائمة على القطاع.

لا تزال إسرائيل تفرض حصاراً كاملاً على قطاع غزة منذ أكثر من 10 أسابيع، وتحظر دخول أي إمدادات إلى القطاع، بما في ذلك المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم المجاعة المتفاقمة بالفعل. كما سمعنا قبل قليل، أكد تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن جميع سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2,1 مليون نسمة معرضون لخطر المجاعة، بما في ذلك نصف مليون شخص يعانون من الجوع الكارثي. هذه هي المرحلة الخامسة والأشد من التصنيف. ويحتاج أكثر من 000 71 طفل إلى علاج عاجل لسوء التغذية الحاد.

وفي هذا الصدد، تكرر مجموعة الدول العربية رفضها لآلية المساعدات الإنسانية التي اقترحتها إسرائيل لأنها تتعارض مع مبادئ العمل الإنساني وتهدف إلى إلزام الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى بإدخال وتوزيع المساعدات إلى غزة من خلال خمس نقاط محددة. وتتعارض هذه الآلية مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي وتتجاهل التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية،

والتي تدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. كما أنه يحرم آلاف المدنيين، وخاصة النساء وكبار السن والجرحى، من الحصول على المساعدات المنقذة للحياة ويزيد من المخاطر الأمنية التي تواجه العاملين في المجال الإنساني. وهو يظهر بوضوح نية إسرائيل في التلاعب بالعمل الإنساني كأداة للسيطرة السياسية والعسكرية.

من جهة أخرى، تثمن المجموعة العربية جهود الوساطة التي قامت بها جمهورية مصر العربية ودولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في كانون الثاني/يناير الماضي وساعدت على تخفيف المعاناة الإنسانية. ولا تزال جهود الوساطة هذه مستمرة، وتهدف إلى تأمين وقف دائم لإطلاق النار واستئناف إيصال المساعدات الإنسانية وتبادل الأسرى والمعتقلين. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالإفراج عن الرهينة الأمريكي، إيدان ألكسندر، كخطوة إيجابية نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وتجدد مجموعة الدول العربية مطالبتها بإنهاء العدوان الإسرائيلي على غزة واستئناف وقف إطلاق النار وفقاً لقرار مجلس الأمن 2735 (2024)، ووقف جميع الانتهاكات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية والعاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الطواقم الطبية. كما نطالب بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين ونؤكد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن جميع الانتهاكات الجسيمة، مع ضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

كما تطالب مجموعة الدول العربية إسرائيل بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وكامل ودون عوائق وفتح جميع المعابر والوفاء بمسؤولياتها كسلطة احتلال، بما في ذلك التزاماتها المتعلقة بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك الدول الثالثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أكد على ذلك المتحدثون في جلسة الاستماع الأخيرة لمحكمة العدل الدولية بشأن فتوى المحكمة التي طُلبت بشأن هذه المسألة.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندين القيود التعسفية التي تفرضها إسرائيل على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والقرارات غير الشرعية التي تهدف إلى حظر عمليات الوكالة والتي تهدف إلى تقويض حل الدولتين وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين. كما أنها تتعارض مع الولاية الذي عهدت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الأونروا لتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للاجئين الفلسطينيين في جميع مناطق عملياتها. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم السياسي والمالي للوكالة لتمكينها من مواصلة دورها الحيوي. ونؤكد كذلك على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وحقهم في الحصول على تعويضات، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتؤكد المجموعة العربية على رفضها القاطع لكل المحاولات الرامية إلى تهجير الشعب الفلسطيني قسراً والاستيلاء على أرضه وتراثه. إننا ندين تصريحات إسرائيل بشأن توسيع حملتها العسكرية في غزة، والتي ستشمل التهجير الجماعي لغالبية السكان الفلسطينيين. وذلك يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

من جهة أخرى، تؤكد مجموعة الدول العربية على أهمية الخطة العربية الإسلامية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار والتنمية في غزة التي طرحتها مصر بالتنسيق مع دولة فلسطين. حظيت تلك الخطة بدعم دولي واسع النطاق. وفي هذا السياق، نحث المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين والدوليين على توفير الدعم السياسي والمالي اللازم لتنفيذ الخطة والمشاركة بفعالية في المؤتمر المنتظر استضافته في القاهرة لبحث سبل إعادة إعمار القطاع.

وتعرب المجموعة العربية عن إدانتها الشديدة للتصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة، المتمثل في الاقتحامات العسكرية وتوسيع المستوطنات وهدم المنازل وضم الأراضي وترسيخ الاحتلال. بما في ذلك الاقتحامات المتكررة من قبل المستوطنين والوزراء المتطرفين في الحكومة الإسرائيلية، بحماية من قوات الاحتلال، للمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف. وتشدد المجموعة على وجوب احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم للمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

إن هذا المجلس الذي عهد أعضاء الأمم المتحدة إليه بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، مطالب باتخاذ موقف حازم من هذه التطورات اللاإنسانية من أجل وقف الحرب بشكل دائم وشامل، وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين ورفع الحصار والسماح بإيصال المساعدات ووقف التهجير القسري.

وبالتوازي مع مسار وقف إطلاق النار، أمامنا موعد تاريخي هام في حزيران/يونيو المقبل لإعادة إحياء حل الدولتين عبر المؤتمر الدولي رفيع المستوى المزمع عقده في نيويورك برئاسة مشتركة من المملكة العربية السعودية وفرنسا، وندعو المجتمع الدولي والأطراف المعنية إلى تكثيف الجهود لضمان خروج هذا المؤتمر بنتائج ملموسة يمكن البناء عليها لإطلاق مسار سياسي جاد وفاعل – يفضي إلى حل عادل ودائم للصراع مبني على حل الدولتين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بما يضمن تجسيد الدولة فلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ويحقق الاستقرار والسلام العادل والدائم في المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة 17/45.